الصراع في بناء الدولة

الصراع في دارفور..إنموذجاً

م.د أوراد محمد مالك كمونه

الصراع في بناء الدولة
الصراع في دارفور.. إنموذجاً

إن منظومة الحياة التي خلقها الله سبحانة وتعالى تقوم على ان لاشيء يأتي من العدم، وان لكل شيء سبباً يؤدي الى وجوده، إن نتائج تفاعلات المجتمع الانساني او نتائج تفاعلات حياة الانسان سواء على مستوى الفرد والجماعات او المجتمع او الدول، تؤكد هذه الحقيقة الكونية بكل وضوح وجلاء، ولاشك ان ظاهرة الصراع هي جزء من تفاعلات المجتمع الانساني، وهي من نتائج هذه التفاعلات، ومن اكثر الظواهر التي تدل على انها لاتأتي من فراغ او عدم وانما ترتبط بوجود اسباب متنوعة تؤدي الى حدوثها.

هناك صراع وتصادم مابين قضية السياسة الموحدة التي تتطلبها البنى القائمة للدولة وقضية التنوع السكاني في الدول، ويمكن للظروف السياسية والثقافية والاقتصادية ان تكون مختلفة داخل الدولة نفسها، ولهذا فإن هناك حاجة لصياغة نماذج لهلكلية حكومية بديلة، ويجب على هذه النماذج ان تتوصل الى طرق تستطيع من خلالها ان تشكل خط الحكم وتضمن رفاهية السكان وحمايتهم من الصراعات الداخلية والازمات او اي سلوك اخر، وان تحرص في الوقت ذاته على تلبية حاجات التنوع السكاني، وتسهيل عملية التواصل الدولي، ورغم ان هذه المطالب قد تكون كبيرة إلا أنها منطقية، إذ يتوجب على الدولة ان تضمن ولاء مواطنيها ولهذا فإنها يجب ان تكون قادرة على الاستجابة لمطالبهم، فالصراعات المختلفة الدائرة في السودان في شمالها وجنوبها، ساهمت في رسم أبعاد الخارطة السياسية، من خلال اعتلاء الحكومات المدنية والعسكرية المتعاقبة للسلطة في السودان، إذ تصل حكومة لتذهب اخرى دون ان تنجز شيئاً إذا ماكانت تزيد الامور سوءاً لأن اغلب تلك الحكومات كانت مفيدة لدائرة ضيقة اسهمت في تأجيج صراعات دائمة، وبالتالي بقيت المشكلات الداخلية والخارجية بدون حل.

يعد السودان من البلدان المتعددة الاعراف والاديان بحكم موقعه الجغرافي المطل على دول عربية وافريقية مختلفة، إذ رسمت هذه التعددية وبحكم المسار التاريخي، ابعادها مكونة بذلك السودان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ثم تمحورت هذه الفوارق حول تكتلات تخندقت بعضها ضد البعض الاخر، ان أزمة دارفور واحدة من

أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية التي لاتتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي وانما تتعدى ذلك الى تهديد كيان الدولة ونظامهم السياسي ذاته، إما بسبب استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة او بالترويج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولايتوقف الأمر في هذا الشأن على الاطراف المحليين الوطنيين، وأما يتجاوز الأمر ذلك الى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر او غير مباشر، مايخرج بالأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات ابعاد متعددة ومضامين متنوعة.

وقد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية، او شأن من الشؤون الداخلية للدولة السودانية، الى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية وإقليمية ودولية، وسط ادعاءات وأتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد تلك الازمة وتفاقهما. ولهذا تسعى **فرضية البحث** الى تساؤلات مهمة هي كالأتي: ماهي دور الصراعات في بناء الدول وهدمها، وتقسيم الدولة الى اقاليم مستقرة او غير مستقرة ودور السلطة في البناء والهدم للدولة. وماهي المدارس التي أكدت على الدولة كوحدة اساسية في النظام الدولي. وماهي قضية الصراع في دارفور، والاطراف الفاعلة والمؤثرة في الصراع وسلوك الاطراف الفعلية والخارجية للأزمة. والمسالك التي اتبعتها الاطراف الفعلية والخارجية في تسوية هذا الصراع. ماهو مستقبل الصراع في دارفور. أما **اهمية البحث** فيرجع لأمور عدة ومنها: تكوين الدولة وبناءها ودورها الفاعل والمؤثر في العلاقات الدولية، ان دراسة احداث ازمة دارفور قد تصلح كنموذج لما يمكن ان تسهم فيه الحكومات في دولة ما واهمالها وتهميشها لأطراف داخل هذه الدولة، فضلا عن توضيح هذا البحث في كيفية نجاح الاطراف الخارجية بالضغط على الحكومة السودانية وأخراجها من نطاقها المحلي (السوداني) الى حيزها الإقليمي (الإفريقي) وصولا الى الحيز الدولي (الأمم المتحدة والدول الكبرى). ولذلك فقد قسم البحث الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الصراع في بناء الدولة
المبحث الثاني: أزمة إقليم دارفور..إنموذجاً
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لأزمة دارفور

«لمبحث الأول»

الصراع في بناء الدولة

لقد شهدت الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية زيادة غير عادية في عدد الدول، من نحو ٥٠ دولة في سنة ١٩٤٥ الى زهاء ١٩٠ دولة في سنة ٢٠٠٠، وتتراوح هذه الدولة بين دول – مدن متناهية الصغر مثل موناكو صعوداً حتى الاتحاد الروسي والصين وهما على التوالي اكبر دول العالم واكثرها كثافة سكانية اثناء القرن العشرين، وقد حدثت موجات كبيرة عديدة من إنشاء الدول وبناءها في الفترة مابعد الحرب العالمية الاولى، ومرة اخرى بعد الحرب العالمية الثانية وبعدئذ في ستينيات القرن العشرين، وفي وقت اقرب عهداً ادى تفكك يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي في اوائلٍ التسعينيات الى مطالبات بكيان الدولة من جانب عدد كبير من شعوب الدوليتين، فضلاً عن ذلك يوجد العديد من المرشحين المحتملين لاكتساب كيان الدولة: الشيشان وتيمور الشرقية وكردستان وكشمير وكيبيك، على سبيل المثال وببسيط العبارة، فإن اكتساب كيان الدولة يحظى بشعبية اكبر، ويتم السعي اليها اكثر من اي وقت مضى، ولكن هذا يثير اسئلة بالطبيعة المتغيرة لكل من الدولة وبناء الدولة بصفة أعم، لذلك فقد تطرق الباحث لمفهوم الدولة لما له من اهمية كبيرة وكيفية سعي الدول لبناء دولها كذلك التطرق للمدارس الفكرية المهمة والتي تتحدث عن الدولة باعتبارها وحدة اساسية مهمة في النظام الدولي وماتتعرض هذه الدولة من صراعات مستمرة أدت الى تقسيمها الى اقاليم ودويلات، لذلك فقد قسم هذا المبحث الى مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الدولة
المطلب الثاني: بناء الدولة
المطلب الثالث: الدولة عند المدرسة الواقعية والليبرالية

المطلب الأول: مفهوم الدولة

يعيش المرء طوال حياته، حتى مماته، دون ان يتساءل عن مضمون الدولة... فالدولة معطى بديهي، فكرة مسبقة، إن طرح التساؤلات بداية لظهور النظرية، وعادة ماتطرح التساؤلات في مراحل التحول في حياة المجتمعات، إما بهدف البحث عن دور جديد للدولة يواكب التطورات الاجتماعية، او عندما تتعرض المجتمعات لأزمات حادة، ودراسة مجمل النظريات التي تبحث في الدولة تشير الى أن اختلاف تلك النظريات راجع الى تطور الدولة ومفهومها تبعاً لتطور المجتمعات من ناحية واختلاف ظروف نشأة الدول ووجهات نظر دارسيها من ناحية اخرى[1].

لذا فإن اللجوء الى أسس عامة تفسر أصل نشأة جميع الدول، هو اتجاه قد لايكون سليماً، وقد يؤدي الى خطأ معظم النظريات وجعلها موضع للنقد، فتعدد وتنوع طبيعة المؤثرات التي خضعت لها عملية تكوين الدولة الحديثة ادى الى وجود مفاهيم مختلفة لاصطلاح الدولة في الأدبيات السياسية والاجتماعية والقانونية المختلفة، والحقيقة أن هذا الاختلاف لايعني بالضرورة ان هناك تناقض بين هذه المفاهيم، فبعضها يعبر عن حلقات او مستويات متتالية في فهم ظاهرة الدولة، خاصة في المجتمعات المتقدمة وقد يرجع اختلاف المفاهيم الى اختلاف المؤثر الذي يركز عليه الباحث الدارس لواقعة الدولة[2].

ان التفكير في الدولة يستند على محاور ثلاث:

اولاً: الهدف او غاية السلطة وترتبط بنجاعتها والنجاعة مقرونة بالطاعة وحق الدولة بالطاعة مرتبط من حيث الاصل بالقدرة على فرض الارغام او القوة المادية بدون منافس حينما تتمكن فئة من فئات المجتمع من فرض أرادتها على البقية سواء بالاستناد الى أسس مادية او ادبية او دينية وهكذا تصبح السنن القانونية مطبقة، ان ارتباط الدولة بفكرة القانون مبعثة حاجة الانسان للأمن، لذا كانت وظيفة تطبيق القانون هي أحدى أهم الوظائف التي مهدت لها سياسة الدولة الوظيفية، وحق الطاعة مرهون بأداء الدولة

(1) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨، ص٥–٦.
(2) نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٢، ص٢٣–٢٤.

لوظائفها وفي مقدمتها كفالة النظام، ان عنصر الرضا للوظيفة التي تؤديها السلطة في خدمة الجماعة كان السند النفساني الذي أرسى دعائم الاستقرار لارتباطه بالغرض السليم للسلطة ومن هنا جاء التلازم بين السلطة، الدولة والقانون[١].

ثانياً: تطور المجتمع نجم عنه اتساع وظائف الدولة، ثم ان اتساع وظائف الدولة واقترانها بالمؤسسة في حقيقة الامر نابع من تطور الحياة الاقتصادية التي ترافقت فيها ظاهرة الدولة الحديثة مع تطور الرأسمالية وتصاعد البرجوازية، وتعميم الاسلوب السلعي فيها، فكرياً تبنت الدولة القائمة من الناحية التنظيمية على استخدام بيروقراطية كبيرة، مبدأ الوحدة والمركزية وتوزيع الاختصاصات اي النمط العقلاني ضمن اطار فكري يفصل بين المجالات الدينية والمدنية[٢].

ثالثاً: الغاية، ان تكون الدولة اخلاقية اي تكون متطابقة مع غايات المجتمع ومحققه لمطالبة، والتي يسميها (غليون) القدرة على السيطرة على العملية الحضارية التقنية والعلمية والانتاجية باختصار (الحداثة). التي انتجت في المجتمعات المتطورة وعياً طبقياً افضى الى بلورة بيروقراطية عقلنت المجتمع ونظمته وحدثته، وأفرزت آليات ديمقراطية في إدارة السلطة السياسية، تلك المسيرة التي أخفقت فيها أمم وشعوب اخرى احتاجت الى التحديث بفرض الحداثة او بعض وجوهها من قبل قوة اجتماعية مغايرة ليس لها موقع البرجوازية ولامصالحها، ولكنها مدفوعة بأهداف سياسية او حوافز فكرية لإنجاز وظائفها، هذا التماهي بين القوة الخارجية مع الدولة واستخدام قدراتها القمعية، مكنها من السيطرة على المجتمع[٣]، محصلة التطور او صيرورة الدولة جرها بعيداً عن غايات المجتمع، هذا الانفصال عن غايات المجتمع العامة حمل في طياته ممهدات انهيار الدولة. وتبعاً لذلك فإن اهم المفاهيم المتداولة لاصطلاح الدولة، باعتبارها الحكومة وكونها نظام قانوني مؤسسي او بيروقراطية عامة، او جهاز اداري، اي باعتبارها الطبقة الحاكمة او التعبير المؤسسي عن مصالحها، او بكونها نظام معياري متكامل للقيم العامة[٤]، تعدد

(1) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان/ الاردن، ٢٠١٣، ص٥٧.
(2) نزيه نصيف الأيوبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.
(3) برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الامة، بيروت، دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص٢٠–٢٢.
(4) نزيه نصيف الأيوبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

المفاهيم نتيجة متدنية على اختلاف المناهج التي بدورها تعبر عن اضطراد صيرورة الدولة في مجتمعات اوروبا وامريكا الشمالية.

ان رؤية نقدية تسعى الى بناء مقاربة نظرية اكثر وضوح نتيجة نمو فهم الدولة، تستدعي احياناً الاستعانة بأكثر من نظرية لإنتاج مفهوم يجمع بين عدة مفاهيم لأسباب عدة منها: مايتعلق بأزمات المفاهيم المختلفة كأزمات النظريتان الليبرالية والماركسية اللتان ظلتا سائدتين طيلة عقود حول الدولة والواقع السياسي، إذ لايمكن تجاهل العوامل والقوى الاجتماعي الحية الكامنة وراء كل سلطة والمحركة لها، وتخفيض السياسة الى مستوى اللعبة التقنية، والاستراتيجيات الانتخابية والاستعراضية، وتذويب الصراعات والمنازعات في العقائدية التمثيلية، او مفهوم الدولة القانونية على وفق النظرية الليبرالية، كما لايمكن تجاهل الاستغلال الذاتي الذي تتمتع به او يمكن ان تتمتع به الدولة على وفق النظرية الماركسية[1].

لا يمكن ان نفهم الدولة المعاصرة من دون تتبع أصولها، لنقف فيها عند مرحلة زمنية مهمة في حياة الدولة حينما تأسست السلطة، وذلك بأنتقالها من أشخاص الحكام الذين لم يعودوا يمتلكون منها سوى الممارسة، الى مؤسسة الدولة، كما ان أصول الدولة يجب ان يؤشر وجودها فقط عندما بدأ في القرن السادس عشر تأسيس جهاز بدا جديداً في أعين الناس وذلك بعد ان فقدت السلطة طابعها المقدس، وأتكأت على سند آخر يعتمد على وجود فكرة الوظيفة التي أنشأت السلطة العقلانية على وفق (ماكس ويبر)[2]، كما ان تأسيس سلطة الدولة على سند ذاتي مستقل لايمكن ان يكون إلا للمجتمع بكل فئاته. والمهمة لم تكن سهلة ذلك أنها كانت تهدف الى صنع واحد من متعدد وإقامة سلطة واحدة من خلال متطلبات جماعة متنوعة ولكنها فتحت الباب على مصراعيه لفهم وظيفي للدولة، ولم تعد السلطة توصف بمصدرها، ولكن بالوظيفة التي تؤديها[3].

(1) برهان غليون ، مصدر سبق ذكره، ص٩–١٠.

(2) جورج بوردو، الدولة، (ترجمة) سليم حداد ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٢٧–٢٩.

(3) المصدر السابق، ص١٤.

هذا الأمر، جعل من موقع الدولة بالنسبة لبقية قوى المجتمع، محل للجدل بين من ينفي استقلاليتها ومن يرى دور اكثر استقلالية وحيادية بل وقدرة في احداث التغير في المجتمع، عند هذا المستوى من الفهم التجريدي يفهم الوظيفيون الدولة باعتبارها مؤسسات تؤدي وظائف عدة تضفي على سلوك الافراد ميزات عقلانية قوامها التنظيم والتوحيد والتعميم والتجريد فتصبح مؤسسات الدولة وسائل عقلنة للمواطن[١].

وإذا كان بالامكان ان نتجاوز أزمة النظريات بقراءة جديدة للتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على بنية الدولة، او فهم الدولة منظوراً الى عمقها الاجتماعي بكل متغيراته، فان الصعوبة تبرز عند دراسة نموذج الدولة في المجتمعات النامية، ومع ذلك من الممكن ان نلمس مشتركات وان اختلفت التوجهات، إذ يرى (عبد الله العروي) ان كل تفكير[٢]، حول الدولة يتمحور حول **محاور ثلاث: الهدف، التطور، الوظيفة.**

المطلب الثاني: بناء الدولة

يعرف فوكوياما بناء الدولة على انه: تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو يعتمد على مدى وقدرة الدولة اذ ان مدى الدولة وافق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة بدءا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة وانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، أما قدرة الدولة فهي قوة قدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم السياسات وسن الانظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[٣].

من الضروري التمييز بين مدى فعاليات أو نشاطات الدولة الذي يشير الى الوظائف والأهداف المختلفة التي تضطلع بها الحكومات، وبين قوة سلطة الدولة، أي قدرة الدول على تخطيط وتنفيذ سياساتها وفرض القوانين بانصاف وشفافية – وهو مايشار

(1) عبد الله العروي، مصدر سبق ذكره، ص٦١–٦٨.

(2) المصدر السابق، ص٧.

(3) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة والنظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، شركة مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص١١.

اليه حالياً باسم قدرة الدولة او القدرة المؤسساتية، لعل احد اسباب الخلط في فهمنا طبيعة الدولة يكمن في استخدام كلمة قوة بشكل احتياطي لايفرق بين ما أسميناه مدى الدولة وبين قدرة أو قوة الدولة[1].

ان الدولة قد تكون طرفاً في صراع ما، أو قد تكون هي نفسها مصدر الصراع ويرى البعض ان مفهوم الدولة يزيد من احتماليات الأمن والحماية ولكن قد ينظر اخرون اليها على انها مصدر للكبت والقمع، وخاصة في الدول التي تمتاز بكثرة الجماعات المختلفة رعلى صعيد الهوية، ولهذا فان هناك حاجة لدراسة البدائل المتاحة امام عملية بناء الدولة[2]، فمثلاً ظهرت الديمقراطية بوصفها احد العوامل الهامة في جميع انماط الصراعات، واستخدمت المؤسسات الديمقراطية كوسائل لتسوية الحروب الاهلية، ويتمثل احد اسباب صراعات تشكيل الدولة بالافتقار الى الوصول للسلطة، ولهذا يجب على اي منهج هيكلي ان يحرص على دعم المؤسسات الديمقراطية الفضة أو الأخذه في الظهور، ويرتبط هذا الدعم ارتباطاً وثيقاً بتعزيز حقوق الانسان، ولكن ليس بالضرورة ان يكون المجالان متشابهين، إذ ان عدد الدول التي وقفت على معاهدة حقوق الانسان يفوق بعدد الدول التي تتبع النهج الديمقراطي، ومن وجهة نظر عملية الوقاية من الصراعات فإن جوهر الديمقراطية لايتمثل في وجود عملية انتخابية صارمة او قضايا التمثيل، او غيرها من القضايا الدستورية، بل إنه يتمثل في وجود مؤسسات غير متحيزة وقادرة على فتح المجال أمام عملية تصحيح قرار معين، وهذا ما أطلقنا عليه اسم "مبدأ سيادة القانون"، ان المؤسسات القانونية تعكس القرارات السياسية، نظراً لأن القانون هو في حد ذاته شان سياسي، ولكن تتمتع هذه المؤسسات باستمرارية مقارنة مع القيادة إذ تبقى القوانين قائمة وإن تغيرت الحكومة[3].

اما المجتمعات النامية فإن مشكلة بناء الدولة هي في الواقع مشكلة المجتمع ذاته، إذ لم ترقى العلاقة بين الأفراد في هذه المجتمعات الى مستوى المجتمع المنظم، فهي لم تفلح في

(1) المصدر السابق، ص٥٠.

(2) بيتر فالنستين، تسوية الصراعات (الحرب والسلام والنظام العالمي)، ترجمة (سعد فيصل ومحمد محمود)، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، ٢٠٠٦، ص٣٩٦.

(3) بيتر فالنستين، المصدر السابق، ص٣٩٤.

خلق تنظيمات أو مؤسسات وظيفية لحل المشكلات الناجمة عن الوجود المشترك فحياة الناس في المجموعات البشرية متجذرة في ثلاثة حقائق جوهرية عن طبيعة الانسان:

الاولى: لايمكن للإنسان ان يعيش لوحده.

الثانية: كل انسان مختلف عن الانسان الآخر.

ثالثا: يريد الانسان ان تكون له طريقته الخاصة ويفرض ارادته على اتباعه من البشر وهكذا، يعني المجتمع بحاجة الانسان للرفقة، وبحل المشاكل الناجمة عن الصراعات بين الانسان وأخيه الانسان هذه الحاجات تستلزم ان يكون هناك نوع من التنظيم، نوع من التعاون بين أناس يحاولون القيام بنفس الأشياء، فيما يسميه علم الاجتماع مؤسسات وظيفية، وهي مجموعات مشكلة على نحو واع لهدف مشترك، وظهور مؤسسات من هذا النوع يعني ميلاد مجتمع او مجموعة أنسانية[١].

وكل تطور للمجموعة يخلق شكل من أشكال السلطة الى أن يصل تطور هذه بالمجموعة البشرية الى ولادة الدولة، عندما تتمتع مؤسسة الدولة بسند ذاتي مستقل، استناداً الى غاية السلطة والتي عادة ماتكون ضبط الصراع، فرض القانون، تقديم الخدمات العامة، وحماية أمن البلاد، فالدولة عند (بوردو) "شكل للسلطة تجعل الطاعة اكثر قبلاً، وهي لاترادف المجتمع السياسي، إنها مرحلة من مراحل تطور شكل السلطة السياسية"[٢].

إن البحث في نشأة الدولة لايعني تبرير وجودها بعد قيامها، وإنما هو الكشف عن العوامل المادية والمعنوية التي تجعل هذا القيام أو الظهور او التكوين ممكناً في هذه المنطقة او تلك وفي هذه الحقبة او تلك، ويمنع وجودها في مناطق وحقب اخرى، فالدولة ليست واحدة في كل بقاع العالم ولاتتسم بالبنى نفسها ولاتقوم بالوظيفة ذاتها، او تتحرك بالقيم والأهداف والغايات المتماثلة، وقد واجهت عمليات بناء الدول، خارج الرقعة الجغرافية التي تضم اوربا وامريكا الشمالية والتي تعد معقل الدولة الحديثة،

(1) فرانسيس فوكاياما، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.
(2) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٤.

عراقيل هائلة أمام الرغبة في فرض السلطة، بسبب الطابع النسيجي(*) للمجتمع الذي يعكس بنى متضادة لامتنافسة تدعي كل جهة امتلاكها القوة كما وتحاول ان تفرض سيطرتها على الاخرين، فلم تفلح في تنظيم استخدام القوة، وظلت السلطة قاصرة عن امتلاك الحق بالعنف المنظم ووضع قواعد للسلوك الاجتماعي المباح(١).

المطلب الثالث: الدولة عند المدرسة الواقعية والليبرالية

١- **المدرسة الواقعية (Realism):** تشدد المدرسة الواقعية (بفرعيها الكلاسيكي والهيكلي) على ان الدول – القومية هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي تنافسي، تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته، ولاتوجد سلطة عليا تمارس ضغوطاً على الحكومات الوطنية وإرغامها على تبني سياسات بعينها، فأنه –أي الدولة– لاتهتم سوى بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية، ودعم استقرارها المحلي، وتقوية بنيتها الداخلية، بصورة تضمن حماية نظامها السياسي واستقلالها وسيادتها الخارجية(٢). وإن كانت المدرستان تختلفان في تركيزهما على مستويات التحليل، فبينما تركز الواقعية الهيكلية (Structural Realism) على مستوى التحليل الثالث (مستوى النظام)، بمعنى رصد تأثير الضغوط والمقيدات والفرص التي يمارسها النظام الدولي (البنية الدولية) في سلوك الدول الخارجي وطبيعة سياساتها الداخلية، فأن الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism)، انطلاقاُ من الحقيقة القائلة إن "كل السياسات محلية" تركز على داسة متغيرات المستويين التحليليين الاول والثاني(مستويي الأفراد والوحدات)، مثل دور القادة والأفراد، وتركيبة المجتمع المحلي، وطبيعة

(*) ان مشكلة الدولة في المجتمعات النامية هي في جوهرها عجز عن خلق مجتمع منظم تسود فيه السلطة لتنظيم الشبكة الهائلة من تشكيلات القوة بين مختلف القوى الاجتماعية، ويميز احد الباحثين المهتمين بمشكلة بناء الدولة في العالم الثالث، بين طبيعة العلاقة بين القوى الاجتماعية في المجتمعات النامية والمتقدمة، فيشير الى ان (شبكات السيطرة) في المجتمعات الاولى ذات طبيعة(نسيجية) بينما في الثانية تكون (هرمية التشكيل). انظر الى: منذر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(1) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص٢٨– ٢٩.

(2) احمد محمد ابو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦، بيروت، ٢٠١٢، ص٤٩.

العملية السياسية والمحلية، والتغيرات الجذرية التي تقع داخل نطاق الدولة (كالثورات والانقلابات العسكرية)، في تحديد سلوك الدول وفعلها الخارجي والدولي[١].

إن الواقعيين بتركيزهم الشديد على حماية الدول وصيانة أمنها من التهديدات الخارجية، وعدم الاهتمام الكافي بالتهديدات الداخلية، يجعلهم يقعون في ما يعرف بـ"مفارقة أيزنهاور" القائلة والداعية: "دعونا لاننسى أن نحمي أنفسنا من الداخل، قبل ان نحمي أنفسنا من الخارج".

ومسألة تحديد أثر التهديات الداخلية ليست مهمة فقط لتخطيط مصادر التهديد التي تواجه أمن وبقاء الدول، ولكن ايضاً بسبب ان عملية التفريق بين الأسباب الداخلية والوطنية والدولية للإحساس بعدم الأمن والاستقرار سوف تمكننا من التركيز على دراسة دور السياسات التي تتخذها الحكومات في تدعيم او تقليل أمنها بصورة أفضل، وبالتالي السماح للدول ذاتها بتقييم عواقب أفعالها عن باقي العوامل الأخرى، وهو ماقد يسهم في تسريع عملية تطوير واختبار خياراتها السياسية، تماماً كما حاول جاك سنايدر (Snyder) وستيفن فان إيفيرا (Van Evera) فعله عندما تصديا لدراسة ظاهرة "القومية المتوحشة" (Hyper- nationalism) ودورها في الصراعات التي بزغت في ما بعد انتهاء الحرب الباردة في دول شرق أوروبا[٢]، وكما حاول ستيفن والت (Walt) عندما تصدى لدراسة تأثير ظاهرة الثورة في احتمال اندلاع الحروب بين الدول[٣]، ومحاولات زيف ماعوز (Maoz) الرائدة عن تأثير العوامل والتغيرات المحلية التي تحدث في بنية النظم السياسية الداخلية على السياسات الخارجية للدول على المستويين الاقليمي والدولي، وكذلك دراساته عن العلاقة بين تغير نوعية النظم السياسية (Regimes) والصراعات الدولية [٤].

(1) Gideon Rose," Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," World Politics, vol.51.

(2) احمد محمد أوب زيد، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(3) (Stephen Walt, Revolution and War. Cornell Studies in Security Affairs (New York: Cornell University Press, 1997).

(4) احمد محمد أبو زيد، المصدر السابق، ص٥٢.

٢- **المدرسة الليبرالية (Liberalism):** جوهر هذه المدرسة الفكرية هو دراسة العلاقة بين الدولة – المجتمع (State-Society , Relations)، أي علاقة الدولة بالسياق المحلي والخارجي الذي يحيط بها، الذي يكون له تأثير كبير في سلوكها الخارجي في السياسة الدولية، حيث بدأ جلياً الآن مدى تاثير الافكار والمصالح والمؤسسات الاجتماعية في سلوك الدولة، كونها هي التي تشكل أداءها الذي يعني الغرض الاجتماعي الأساسي الذي يحدد الحسابات الاستراتيجية للحكومات، فعلى عكس الواقعيين، يرى الليبراليون ان الاختلاف في صور توزيع أداء الدولة(وليس توزيع القدرات) أو المؤسسات، كما يجادل انصار المدرسة المؤسسية – الوظيفية، هو الذي يهم[1]. فأداء الدولة هو الذي يحدد سلوكها، وليس قدراتها، وذلك بافتراض أن هذه الدول – حتى في ظلّ تعرضها للتهديد والخطر الموجه الى أمنها، والى بقائها من بعض الأعداء – فأن أداءها هو الذي سيحدد مخرجات هذه الصراعات. فألاداء القوي في هذه الأحوال قد يعوض الافتقار في امتلاك القدرات والإمكانيات. ويؤمن أنصار هذه المدرسة بأن "نشر الديمقراطية، وتعميق الارتباط والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتقوية المؤسسات الدولية، سيحقق السلام والأمن الدولي"[2].

تركز فرضيات المدرسة الليبرالية على ان الاختلاف في أداء الدول يؤدي دوراً مهماً في العلاقات الدولية، وهو مايوجب التركيز على دراسة منطق العلاقات بين الدولة– المجتمع (State- Society) لتبيان عملية تشكيلها عن طريق المؤسسات المحلية (كما تجادل نظرية السلام الديمقراطي)، أو الاعتماد بالمتبادل(التحرر الجمركي والتبادل التجاري)، أو الأفكار المعبرة عن سيادة المصالح الاقتصادية والقومية والسياسية والاجتماعية (كالعلاقات بين القوميات والصراعات).بمعنى آخر ان كل ماتفعله الدولة، وتتخذه من قرارات خارجية، مرتبط بنيوياً بطبيعة البناء الاجتماعي الداخلي، وإن

(1) Andrew Moravcsik," Taking Preferences Seriously: A Liberal theory of International Politics,' International Organization , vol .51,no.4 (1997), pp.513–553.

(2) يعرف البروفيسور آندرو مورافيسك"الأداء" على انه" الاستقلال النسبي عن استراتيجيات الفاعلين الآخرين، وبالتالي حرية تحديد مسار العلاقات الثنائية مع الآخرين، بما في ذلك المخاطر الخارجية، والغش ، والتلاعب بالمعلومات وغيرها من التكتيكات". انظر: المصدر السابق، ص٥١٩–٥٢٤.

استقرار الدولة داخلياً وقوتها الخارجية متوقف ومرتبط في الأساس بمدى قوة وترابط وتماسك البنية المحلية الدولية (المؤسسات الداخلية)، فتدهور الاحوال الداخلية، خاصة في مجال البنية التحتية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والتماسك المؤسسي الداخلي سيضر جداً بمكانة الدول وهيبتها في المجتمع الدولي. وعلى ذلك تؤدي الفوضى الدولية والمؤسسات من جانب والدولة والفاعلون غير الرسميين من جانب آخر كوحدتي تحليل الدور الرئيسي في صياغة وتشكيل السياسات والسلوكيات السياسية (الداخلية والخارجية)، تقوم المدرسة اللبيرالية (على اختلاف تفريعاتها) على ثلاث فرضيات رئيسية هي كالآتي[1]:

- **الفرضية الاولى** تقول: "إن الأفراد والجماعات الخاصة الذين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين، يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، تقيدها بعض المقيدات المادية والقيم المتضاربة واختلاف النفوذ الاجتماعي، وهو مايعني ان الافراد والجماعات هما وحدتا التحليل الرئيسيتان (وليست الدول)، وهو مايوجب الاهتمام باحتياجاتهما ومطالبهما، ومراقبة شروط وظروف حياتهما وسلوكهما، ومدى تاثيرهما في الدول وادائها الداخلي والخارجي، باعتبارهما المسبب الرئيسي للصراعات، جنباً الى جنب مع الاختلافات العقائدية، وتامين الموارد الطبيعية لهما، وعدم المساواة في القوة السياسية بين مختلف الجماعات الوطنية.
- **الفرضية الثاني** تقول: "إن الدول (كجماعة سياسية) عصبها المجتمع المحلي، وإن القواعد المبنية عليها مصالحها هي التي تحدد دور وأداء الدولة في السياسة الدولية، وأي اختلاف او تغيير في هذه القواعد (سواء عن طريق التحولات الجذرية الداخلية، او تحديد طبيعية العلاقات الثنائية، أو المخاطر الخارجية، او التلاعب بالمعلومات، أو غيرها من التكتيكات) من شأنه الأضرار بأداء الدولة الخارجي، وبالتالي التأثير في أمنها"، حيث يتوقف مدى وطبيعة وقوة الدعم الوطني لأي من أهداف الدولة– حتى لو كانت سياسة أو أمنية أو دفاعية

(1) احمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦–٥٩.

(كالسيادة، ووحدة التراب الوطني، والأمن القومي أو الرفاهية الاقتصادية)، على السياق الاجتماعي الداخلي للدولة.

- **الفرضية الثالثة** تجادل: "بأن تجزؤ أداء الاعتماد المتبادل للدولة يحدد سلوكها"، بمعنى أن سلوك الدول ماهو إلا انعكاس لأدائها. فقد أظهرت الادلة مدى قوة العلاقة بين الأمن والتنمية المحلية من جهة، والاستقرار وفاعلية السياسة الخارجية للدولة من جهة اخرى، فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل الى العنف والصراع والانكفاء الى الداخل بصورة أكبر من الدول الآخرى، حيث يساهم غياب الأمن في إعاقة تحقيق التنمية لأغراضها، من توفير احتياجات الناس ومتطلباتهم، وهو ماسيؤدي الى انفجار الأمور، وتسريع وتيرة الانجراف نحو الصراعات الاجتماعية اللامنتهية، بمعنى اخر ان ماتريده الدول يحدد ماتفعله.

إن الفارق بين المدرسة الليبرالية والمدرسة الواقعية في دراسة وتفسير موضوع التغيرات الداخلية وتاثيراتها في سلوك الدول الخارجي، وارتباطها بامن الدول واستقرارها، هو ان الاخيرة ترى ان الدول تتحرك في الأساس من أجل توفير الأمن الذي يعرف لديهم في إطار القوة المادية والمصالح والمكانة، بينما المدرسة الليبرالية ترى ان الدول يحركها إيمانها بالعمل على ضمان الحرية والقيم الانسانية، وإن كان يعاب عليها إغفال ضرورة حيازة القوة العسكرية اللازمة لحماية وصيانة قيم الحرية والكرامة التي تدافع عنها، أي ان المدرسة الواقعية تهتم في الأساس بموضوع الاستقرار الداخلي الذي يأتي قبل اي اهتمام اخر، وتتجاهل النطاق الخارجي للعلاقات مع الدول الاخرى، بينما المدرسة الليبرالية تهتم في الاساس بالعمل على تصدير نموذجها السياسي وقيمها ومبادئها في المحيط الخارجي، من اجل تعميق علاقاتها بجيرانها، والوصول الى صيغة معينة من التوافق والتقارب في مابينهما يقيها مخاطر التقلبات الاقليمية، وهو مايعطيها مجالاً أوسع للتركيز على تنمية مجتمعها المحلي من دون خوف او تشكك من نوايا جيرانها[1].

(1) أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

«لمبحث الثاني»

أزمة إقليم دارفور

جذور الأزمة: يعد اقليم دارفور من اكبر الاقاليم في السودان والذي يقع غرب السودان، تحده من الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب غرب افريقيا الوسط، وتقدر مساحة ٢٠٠ الف ميل/ مربع، اي نحو ٢٠٪ من مساحة السودان، يتميز اقليم دارفور بتركيبة قبلية معقدة، ورغم ذلك فأنها اتسمت بالتعايش السلمي بين الافراد والمجموعات، وساد بينهم التسامح والاختلاط وفق قيم وتقاليد متعارف عليها، ولكن هذا الانسجام لم يعد قائما إذ تحولت النزاعات اليسيرة حول الموارد واستغلال الارض الى تكتلات قبلية وعرقية شملت القطاعات المسيسة منها ومثقفي دارفور[١].

ترجع جذور أزمة دارفور الى عدة عقود مضت، إذ ارتبطت هذه الازمة في بدايتها بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد، تأثرت بعدة عوامل اقليمية متعلقة بالاضطرابات في دولة تشاد المجاورة، وكذلك الصراع الليبي التشادي، وكذلك اضافت الظروف والمتغيرات البيئية، خصوصاً الجفاف والتصحر الذي زاد من النزاعات واتساعها، وبدأ يترسخ معها فضلا عن الطابع الاثني والطابع السياسي[٢]، إذ استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية ذات أصول افريقية، فحركة تحرير السودان تعتمد على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي الغور والزغاوة والمساليت، بينما تستند حركة العدالة والمساواة على أحد أفرع قبيلة الزغاوة، وقد وجهت قوات التمرد عملياتها ضد القوات الحكومية ومن تحالف معها من قبائل وميليشيات تنتمي معظمها إلى قبائل ذات اصول عربية، وبذلك شهدت الازمة في

(1) أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(2) عبدة مختار موسى، أزمة دارفور من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى، دار العربية للعلوم والناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩، ص٧٥.

دارفور ظهور متغيرين هما الإثنية المسيسة، وتوجيه السلاح الى الدول ومؤسساتها بعد ان كان الصراع في مراحله الاولى يدور بين القبائل بعضها بعضاً[1].

ان أقليم دارفور صورة مصغرة للسودان من حيث المناخات والاثينات ومن أبرز سمات أهل دارفور أنهم خليط من المجموعات الافريقية والعربية وأن المجموعات العربية التي وفدت الى الاقليم منذ عهود سحيقة وكذلك المجوعات الاخرى التي جاءت من انحاء متفرقة من القارة في فترات لاحقة امتزجت بالمجموعات المحلية بنسب متفاوتة من خلال التزواج، ولذلك فليس من السهل معرفة الانتماء القبلي لمعظم سكان اقليم دارفور، بما في ذلك الكثير من القبائل العربية، من مجرد التوصيف اللوني او الجسدي وخصوصاً ان شيوخ وزعماء القبائل حرصوا، تاريخياً على تذويب الحواجز الاثنية والعرقية بين مختلف الجماعات داخل الاقليم، وفي مناطق التماس القبلي خاصة من خلال علاقات القرابة والمصاهرات لتحقيق التعايش السلمي، ومن خلال خلق الانتماءات المزدوجة بين أفراد القبائل المختلفة وعناصرها على الرغم من التصنيفات القائمة بين عرب وخور وزغاوة ومساليت وميدوب وقمر وغيرها[2]. وبعد التعرف على جذور ازمة دارفور، والتي كان من الضروري التطرق اليها قبل التعرف على القضية بشكلها الموسع وسلوك الاطراف، إذ قسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الصراع في إقليم دارفور ذات الطابع المادي او المعنوي
المطلب الثاني: سلوك واطراف الصراع
المطلب الثالث: موقف المنظمات الدولية والإقليمية وجهود التسوية

(1) نادية محمود مصطفى، ملامح النزاع في دارفور، مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٦٤.

(2) أحمد خميس كامل، أزمة دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، ٢٠٠٩، ص١٥.

المطلب الأول: الصراع في إقليم دارفور ذات الطابع المادي والمعنوي

يتكون الصراع من ثلاث عناصر اساسية هي السلوك، القضية، الاطراف، نستطيع هنا استخراج ثلاثة مداخل او ادوات تحليلية فالسلوك يعني الفعل الذي يقوم به احد الاطراف تجاه القضية، وهذا الفعل سيقابله بالحتم ردة فعل من الطرف الاخر او الاطراف الاخرى ومن ثم يمكن تسمية هذا المدخل بديناميكية الصراع، اما القضية فتعني الموارد المادية وغير المادية النادرة التي تدفع الاطراف الى اتباع سلوك معين، ومن خلال القضية يمكن استخراج مدخل نطلق عليه الحاجات الاساسية، واذا كانت الاطراف تتحرك تجاه قضية ما، فأنها لا تتحرك الا وفق تخطيط استراتيجي وحسابات منطقية تحقق لها اهدافها من الصراع، وهنا يمكن استخراج مدخل تطلق عليه الحسابات المنطقية[1]. ان تنامي ازمة دارفور يدفع الى إثارة العديد من التساؤلات حول طبيعتها وحقيقتها، وهو ما يحاول هذا المحور التعامل معه، خصوصاً ما يتعلق بالطابع المادي والمعنوي والذي أدى الى تردي الاوضاع وتنامي الصراع في الاقليم.

جوهر القضية: قد يكون الصراع مادي او معنوي ولا يمكن القول بوجود الصراع ما لم يكن هناك قضية ناجمة عن ندرة الموارد المادية منها والمعنوية، وخصوصاً الموارد المادية منها الثروات الطبيعية، الموقع الجغرافي او تأثر البيئة المتغيرة. أما المعنوية كالأختلاف العرقي والاثني وعوامل اخرى ساعدت على تردي الاوضاع في دارفور.

اولاً: الطابع المادي

١- **الموارد الطبيعية:** يمتاز اقليم دارفور بموادره المتنوعة، فتوجد في ولاية دارفور الشمالية معادن، أهمها الحديد والرصاص والكروم، اما في ولاية جنوب دارفور فتوجد خامات من اهمها النحاس والحديد والبترول، فضلاً عن وجود خامات الفوسفات والمنغنيز ومعظم هذه الخامات غير مستغلة، غير البترول الذي تعمل شركات اجنبية على استغلاله، وهذا ما يفسر محاولة الدول الفاعلة

(1) ليلى سيد مصطفى أرباب، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، المجلة العربية العلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦، ٢٠١٢، ص١١.

في المجتمع الدولي وحرصها، وعلى راسها الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول على تهميش دور الحكومة السودانية في الاقليم وزيادة تدخلها[1].

أما النشاط الانتاجي في اقليم دارفور فيتكون من نمطين متمايزين، فالقبائل الافريقية اكثرها من المزارعين المستقرين، اما القبائل العربية فاغلبها من الرعاة الرحل وراء الماء والكلأ، واثناء هذا الحراك الدائم للقبائل العربية من الشمال الى الجنوب وبالعكس، تحدث أحياناً احتكاكات بين الرعاة والمزارعين ذلك بسبب تعدي الماشية على المحاصيل الزراعية ومحاولاتهم التمركز المؤقت في تلك المناطق، وهو ما ينظر اليه من جانب المقيمين الدائمين على انه نوع من التعدي على مناطق السيادة والنفوذ التقليدي، في حين ينظر الرعاة للأمر على انه حق مكتسب لطبيعة نشاط الرعي، ونمط انتاجي معترف به، تقره القوانين والاعراف والتقاليد، ومن ثم فلا يجوز لاحد ان يعترض على تحركاتهم ما لم تتعد على ممتلكات الغير بالأذى والضرر، وأنه في بعض الاحيان يكون سبب الخلافات اعتداءات. المزارعين المقيمين على ممتلكات الرعاة وهو ما يؤدي الى التصادمات[2].

ان المنافسة بين الرعاة والمزارعين، لا سيما اذا كانوا ينحدرون من مجموعات اثنية متباينة على الموارد في اقليم درافور، من أهم اسباب الصراع واكثرها تكراراً وانتشاراً، ويرجع ذلك الى ندرة الكلأ في بعض مناطق الاقليم وندرة موارد المياه السطحية، وقرب الموجود منها من اماكن الزراعة المطرية التقليدية، ولذلك تنشأ صراعات بين الرعاة والمزارعين، وتتطور الى صراعات مسلحة وحروب قبلية[3].

(1) ليلى سيد مصطفى أرباب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

(2) عبده مختار موسى ، التهميش والاستقرار السياسي في السودان ، حالة دارفور ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٢ ، ٢٠١٠ ، ص٨.

(3) محمد أمين النحاس ، أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣١٢ ، بيروت ، شباط ٢٠٠٥ ، ص٦٣.

ويلاحظ ان النزوح والاستيطان في ديار قبائل اخرى يقود الى التنافس اذا كان جماعياً مثل هجرة الزغاوة(*)، فهناك مجموعة صغيرة غادرت واستقرت بديار الكبابيش في كردفان، وتخلت عن لغتها وثقافتها وصارت جزءاً من الكبابيش كما ان هناك مجموعة اخرى من الزغاوة استقرت بجنوب دارفور وانصهروا مع من استضافوهم، وتسبب الجفاف الذي ضرب اقليم الزغاوة في النزوح الجماعي الى جنوب دارفور، قاد هذا النزوح الى الاقتتال مع غالب قبائل الجنوب بسبب التنافس على الموارد الطبيعية وفي هذا التنافس اصطدام بالقيم الاجتماعية الخاصة بحيازة القبلية للأرض وتبوء المواقع القيادية، ومما يؤجج النزاعات حول المراعي بين المزارعين والرعاة واستغلال المياه في الحفائر والابار والسدود والخزانات، فهناك كمية ضخمة من المياه السطحية والجوفية ومياه الامطار، لم تستغل بالقدر الذي يحل الضائقة، ويكفل التوزيع الملائم(١).

كذلك لا يمكن تصنيف الصراع المادي بين الرعاة والمزارعين فقط، بسبب شح الموارد الطبيعية لعامل الجفاف والتصحر، لان هذه العمليات التي ترعاها الحكومة لها أهداف خفية، تتمثل في طرد القبائل الافريقية المستقرة من أراضيها وسلبها مواشيها وممتلكاتها، ورغم اصدار الحكومة على نفي ذلك إلا ان الدلائل تثبته، اذ يصعب تصنيف القبائل طبقاً لادعاء الحكومة، بين رعاة ومزارعين، فقبيلة الزغاوة التي تقاتلها الحكومة وميليشات الجنجويد(*) قبيلة رعوية، ولا تمارس الزراعة الا في حدود ضيقة

*) تظل قبيلة الزغاوة هي المحرك والوقود الرئيسي للصراع القائم في دارفور ويرجع ذلك الى ان معظم القيادات العسكرية والسياسية للجماعات المسلحة تنتمي اليها، اذا تعتبر الحكومة هذه القبيلة جزء من النسيج السياسي والاجتماعي السوداني الذي تحكمه ولها مصالح في استقطاب او معالجة او كبت طموحاتها السياسية ومقاتلة الخارجين عليها، وهناك قيادات مقدرة ومؤثرة من ابناء القبيلة يدينون بالولاء الشديد للحكومة السودانية وللفريق البشير شخصياً ومنهم اللواء التيجاني ادم الطاهر، وحسن برقو واخرين، ينظر للموقع www.marefa.org

(1) محمد جواد علي ، دارفور ومتواليات التقسيم السودان / مركز الدراسات الدولية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٧٧ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٨.

*) تتكون ميليشيات الجنجويد من عدد من أفراد القبائل الذين أوكلت لهم مهام أمنية يقومون بها عوضاً عن الجيش والقوات الحكومية، ومارست هذه الميليشيات القمع والقتل الجماعي في مناطق دارفور وكردفان وجبال النوبة طيلة السنوات الماضية، ففي عام ٢٠١٤ ارتفعت الابادة الجماعية في اقليم دارفور وعلى الرغم من مطالبة مجلس الامن التابع للامم المتحدة للحكومة السودانية بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد قبل عقد من الزمن، لكنهم لم ينفذو هذا القرار ابداً. ينظر ميليشيات الجنجويد في السودان.. جرائم مستمرة، على الموقع www.noopodt.net

وهي أغنى قبيلة من حيث تربية الابل والضأن على مستوى دارفور، كما ان قبيلة الميدوب أيضاً تعد من القبائل الرعوية ودخلت في صراع مع الجنجويد والحكومة[1].

٢- **الموقع الجغرافي:** تقع دارفور بين خطي الطول ٢٢–٧ شرقاً وخطي العرض ١٠–٦ شمالاً، من السنغال حتى شرق السودان، يحده من الشمال والشمال الشرقي ولاية السنغال حتى شرق السودان، ومن الشرق والجنوب الشرقي ولايتي شمال وغرب بحر الغزال، وتشارك الحدود السياسية الدولية لليبيا من الشمال الغربي، اما في الغرب فتحده الحدود السياسية الدولية بجمهوريتي تشاد وافريقيا الوسطى[2]. تبلغ مساحة اقليم دارفور حوالي ٥٥ألف/ كم^{2}، وهي تعادل اكثر من ٢٠٪ من مساحة السودان الكلية البالغة حوالي ٥,٢ مليون/ كم^{2}. أما الامطار فهناك تباين في هطولها زماناً ومكاناً، وهو ما يفرض على قطاعات من السكان ضرورة التحرك بأنعامهم الى حيث مصادر المياه، وهو ما يؤدي الى امكان حدوث احتكاكات ومصادمات فيما بين السكان الدائمين والسكان الوافدين بحثاً عن مصادر المياه والمراعي، وتمتاز تربة ونباتات المرتفعات بالتنوع نتيجة تنوع الحرارة والامطار، ومن ثم يتداخل الرعاة مع المزارعين في مناطق كثيرة في الاقليم الامر الذي يؤدي الى الاحتكاك المتكرر، لاسيما بعد انقطاع سقوط الامطار، او في اثناء موجات الجفاف[3].

٣- **الظواهر البيئية:** يتسبب التغير في الظواهر البيئية مثل الجفاف والتصحر، في كثير من التأثيرات الضارة، التي تعكس على مجمل الاوضاع في المناطق المتضررة، وقد كان نصيب اقليم دارفور من هذا التغير البيئي ملموساً، وهو الامر الذي دفع القبائل العربية في الشمال الى النزوح جنوباً للوصول الى المناطق المروية بالامطار حيث مناطق اقامة القبائل الأفريقية، ما يؤدي الى الاحتكاكات بين المزارعين المقيمين والرعاة الرحل[4].

(1) عبدالله مكي، الحركات الاجتماعية في السودان، www.alexa.berroz.com

(2) سناء احمد العوض، الخارطة الديموغرافية لاقليم دارفور، السياسية الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، ابريل ٢٠٠٧، ص٢٠٣.

(3) سناء احمد العوض، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(4) عبده مختار موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

لقد ظل الجفاف الطويل مستمراً منذ عام ١٩٦٧ ، ما عدا فترات متفرقة وتسبب ذلك في حراك اجتماعي واسع وسط الرعاة والمزارعين التقليديين ويرى البعض ان هنالك علاقة تبادلية بين معدل سقوط الامطار ونشوب النزاعات في شمال دارفور، ويلاحظ وجود ثلاث فترات جفاف طويلة إحدها حدثت في منتصف الستينات وكانت خفيفة في حدتها، أما الاخريات (١٩٧٢–١٩٧٤)، (١٩٨٢–١٩٨٨) واتسمتا بجفاف شديد، وصاحب فترات الجفاف اشتباكات مسلحة متفرقة تسبب الجفاف في أزالة الغطاء النباتي، وتدني قطرات الآرض، وفقدان اعداد كبيرة من الحيوانات المتبقية، وهجر التجار الاقتصاد الريفي المتداعي، وساد الفقر والجوع، وبدأت بوادر الانهيار الأمني، والتفكك والصدامات القبلية، والصدامات المسلحة. وبناءاً على ماسبق، فأن التوترات والصراعات القبلية التي تطورت في السنوات الاخيرة، ترجع في الأساس الى التضارب في استغلال الموارد، كما أن التدهور البيئي الكبير الذي لحق بإقليم دارفور منذ ثمانينات القرن العشرين، ترتب عليه تصحر مناطق واسعة نتيجة للرعي الجائر، الذي سببه زيادة أعداد الحيوان وتناقص المناطق الرعوية[١].

ثانياً: الطابع المعنوي

الاختلاف العرقي/ الاثني: على الرغم من الاختلاط والتمازج والتزاوج بين القبائل العربية والأفريقية، لا سيما ان جميعها من المسلمين، إلا ان القبائل ذات الاصول العربية اتسمت بشيء من الاستعلاء الثقافي تجاه القبائل الافريقية ذات اللون الأسود الداكن، وكان هذا الاحساس بالفروق العرقية / الاثنية يتصاعد كلما زاد التصحر، وزادت معه المشكلات اليومية للحياة، ومن ثم دفعت العوامل الاقتصادية والاجتماعية القبائل العربية الى تنامي رغبتها في الاستيلاء على مزيد من الاراضي على حساب القبائل الافريقية، متجاهلة الاتفاقيات الموقعة بينهما من قبل، والتي تحدد لكل طرف مناطق خاصة به[٢].

(1) سناء احمد العوض ، الخارطة الديموغرافية لإقليم دارفور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤.

(2) حامد ابراهيم حامد ، دارفور الأزمة الانسانية : هل تتحول الى تداخل في السودان ، www.aljazeera.nat

كما يرى البعض انه على الرغم من الحقيقة المجردة المتمثلة في التداخل والتمازج القبلي في اقليم دارفور إلا ان من اهم أسباب الصراعات والحروب القبلية التي تندلع بين الحين والأخر في دارفور، ذلك الصراع السياسي القائم على العصبية القبلية والرغبة الجامحة في تولي المناصب، وحرص مثقفي دارفور، على تحقيق تطلعاتهم السياسية ومطامحهم الشخصية بتأجيج الصراعات القبلية، وقد ساعد في ذلك كثيراً تجميد دور الاحزاب السياسية خلال العهد المايوي ١٩٦٩–١٩٨٥، قبل انتهاج النظام التعددي في الدولة، فحينما لم يكن بمقدور السياسين استقطاب المواطنين على أساس الولاء الحزبي، بات الخيار المتاح دعوة هؤلاء المواطنين للالتفاف حول مرشحين على اساس الانتماء القبلي، وساعد على ذلك انحسار دور الدولة في توفير الأمن والحماية الكافية في الاقليم، ومن ثم عزز من التناحر القبلي استغلال بعض السياسين للقبيلة في الصراع والتنافس على المناصب السياسية ومن خلال المساومات والتعهدات والخداع وترويج الشائعات، وإلهاب حماس الجماهير تارة، وإثارة الفتن وتأجيج الصراعات القبلية تارة أخرى، كذلك محاولة بعض أبناء القبائل الكبرى في الاقليم، الاستئثار بالسلطة حتى وان كان ذلك على حساب مصالح الاقليم، وبعيداً عن تحقيق تطلعات الجماهير، وهناك عوامل اخرى ساعدت على تردي الاوضاع في دارفور منها الجفاف والتصحر، الصراع التشادي الليبي، الهجرة من الاقاليم الاخرى الى دارفور، انتشار السلاح الحديث، تردي التعليم والذي أدى الى حمل السلاح والقيام بأعمال تمرد، انتشار ثقافة العنف، تكريس التوجهات العرقية والقبلية والجهوية وتعميقها، تفشي الفساد، تنامي حركات جديدة للقوة المسلحة في دارفور الكبرى تضم الى جانب القوات النظامية، حركات المعارضة المسلحة والميلشيات المدعومة رسمياً، وكذلك النزاع داخل النظام بين المؤتمر الوطني وبين المؤتمر الشعبي والذي وجد صدى له بين الموالين لكل منهما داخل الإقليم[1].

(1) التجاني مصطفى، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، العدد١، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ص (٢٣—٢٤).

المطلب الثاني: سلوك واطراف الصراع

ان الازمة في دارفور شهدت تعدد في اطرافها، واذا كانت البدايات الاولى قد أقتصرت على الاطراف الداخلية في صورة القبائل المحلية تارة، والتحالفات القبلية تارة اخرى، والتحالفات القبلية عبر الحدودية تارة ثالثة، إلا أن تأثيراتها ظلت لسنوات طويلة منحصرة داخل الإقليم، بل داخل بعض البؤر النزاعية/ الصراعية، وغالباً ما كانت تلك النزاعات والصراعات يكمن السيطرة عليها، والحيلولة دون تفاقمها أو اتساع رقعتها، من خلال المساعي والجهود والاساليب التقليدية المعروفة والمتبعة في الاقليم، كما شهد الاقليم اتساعاً وأصراراً على استمرار النزاعات والصراعات، بطريقة لم يشهدها الاقليم من قبل، كما شهد الاقليم تطوراً نوعياً في أساليب الصراع، وأرتفاع قي سقف مطالب أطراف الصراع عند التفاوض مع الحكومة، بحيث بدت تلك المفاوضات، وحجم المطالب المطروحة فيها، كما لو كانت تعجيزية وأنها تستند من ورائها أغراضاً وأجندة خارجية[1].

قبل التطرق لسلوك الاطراف لابد من تحديد اطراف الصراع، بما ان الصراع في دارفور تتدخل فيه أطراف محلية وأقليمية وخارجية، يمكن تقسيم الاطراف الى قسمين[2]:

اولاً: اطراف داخلية: وتتمثل بالحكومة السودانية وحركات التمرد.

ثانياً: اطراف خارجية: لم يعد الصراع على دارفور محصوراً بطابعه المحلي وإنما توسع عندما دخلت فيه أطراف عدة إقليمية ودولية إذ اصبحت هذه الاطراف جزء من الصراع.

أولا: سلوك الاطراف المحلية: تتفاوت الرؤى حول موقف الحكومة حيال أزمة دارفور، فالبعض ينفي عن الحكومة اية علاقة بما يجري على ارض الاقليم ويلقي

(1) جولي فلينت، الحرب الاخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور، ورقة عمل التقسيم الاساسي للأمن البشري التابع لمسح الاسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية/ جنيف، ط ١، تشرين الاول ٢٠١٠، ص ٤٣.

(2) المصدر السابق، ص ٤٧.

بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المحلية المتصارعة، بينما يرى البعض الاخر ان هناك مسؤولية مشتركة فيما بين الحكومة وجماعات المعارضة في الاقليم وذلك من خلال توضيح المؤيدين والمعارضين لدور الحكومة في الازمة[1].

١- المؤيدون لدور الحكومة في الازمة

يرى البعض ان الحكومة السودانية لم تتجاهل المشكلة في دارفور وانما دُهشت للاستعداد الذي واجهها من قبل القبائل في دارفور، التي دمرت المنشأت الحكومية وقتلت الابرياء، بل واحتقرت السلطة، ونالت من هيبتها دون سبب واضح لذلك، ومع العلم أن هناك نزاعات قبلية معروفة سببها شح الكلاء والماء، فلم تكن الحكومة طرفاً في هذا النزاع وان الحكومة المركزية كانت تعلم ان دارفور ليست محكومة من المركز فأهلها ممثلون في المجالس التشريعية، وهي الجهة الرقابية للأجهزة التنفيذية ولهم دور كبير لوضع الحلول والمقترحات، وان الحكومة في هذه المأساة كانت ضحية، لانها لم تكن طرفاً في هذا النزاع فالنزاع نزاع قبلي دائماً، لا دخل للحكومة فيه، وإنما كانت تتدخل لتعويض المتضررين، والتوفيق والمصالحة بين أطراف النزاع، وعقد مجالس الصلح[2].

ظل الاقليم في حالة استقرار نسبي حتى عام ١٩٩٤، حيث أعلنت الحكومة عن تطبيق النظام الفيدرالي الذي اعلنته عام ١٩٩١، وذلك بتقسيم إقليم دارفور الى ثلاث ولايات، هي شمال وغرب وجنوب دارفور فضلاً عن ذلك، فإن الحكومة قامت بتطوير نظام الإدارة الاهلية[*]، فأدخلت ألقاباً جديدة مثل لقب (امير) لزعماء القبائل، وقد اشتكت قبيلة الغور من أن التقسيمات الجديدة جعلت الغور أقلية في كل من الولايات الثلاث، بينما احتجت قبيلة المساليت على تعيين ثمانية أمراء من القبائل العربية

(1) عبد الوهاب الإفندي، أزمة دارفور: نظره في الجذور والحلول الممكنة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٣٩، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٨.

(2) عبد الوهاب الأفندي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

*) يقصد بالإدارة الأهلية: هي كيان طوعي يقوم بالعمل على الحد من النزاعات واحتواءها قبل استفحالها وتحويلها الى حرب واسعة، وتتكون من زعماء قبائل ورجال الدين والشيوخ من اهل الحل والعقد، نقلاً عن محمد امين النحاس، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٣-١٢٤.

في المنطقة المعروفة بدار مساليت، مقابل خمسة فقط من قبيلتهم، مما قد يعني أن القبائل العربية ستتمكن من انتخاب السلطان في المنطقة الذي حددت فترة ولايته في النظام الجديد بسبع سنوات وهو ما أحتج عليه المساليت، ونتيجة لهذه التطورات أتهمت القبائل الافريقية الرئيسية (الغور، الزغاوة، المساليت) الحكومة بالانحياز للعرب في التناوش المستمر بين الطرفين وتعززت تلك الاتهامات إذ تدخلت القوات الحكومية ضد المساليت بعد مقتل أحد زعماء القبائل العربية خلال مواجهات معها عام ١٩٩٩، وقد أدى هذا الى تسارع عسكرة المنطقة وتعزيز دور الميليشيات القبلية التي بدأت تلعب دوراً متزايداً في الصراع[١].

٢- المعارضين لدور الحكومة من الازمة

يرى بعض المعارضين ان نظرية الفوضى هي التي تحكم السلوك الحكومي تجاه الإزمة، وأن الحكومة ظلت تصرح بأن الحرب في دارفور هي حرب قبيلة وأي حل يجب ان يبدأ بمصالحة قبلية، وبدلاً من اتخاذ اجراءات قوية ضد ميليشيات الجنجويد، قامت الحكومة بأستيعاب العديد من عناصرها في هياكلها الامنية الرسمية، بصفة رئيسية في قوات الدفاع الشعبي، واستخبارات حرس الحدود، فضلاً عن هذه المجموعات الرسمية هناك ميليشيات قبلية أخرى سلّحتها الحكومة مثل ميليشيا موسى هلال سيئة السمعة (الخفيف السريع المريع) التي تتخذ من منطقة كبكابية في شمال دارفور قاعدة لها، وفي عام ٢٠٠٣ منحت الحكومة خلال عفو عام لعدد كبير من السجناء، وجندتهم لمحاربة المتمردية[٢].

وأسهمت الحكومات السودانية في زيادة وأنتشار السلاح في أقليم دارفور، اذ تعهدت بتسليح بعض القبائل المتواجدة في الاقليم لمواجهة تغلغل الحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك لحماية السكان من ظاهرة النهب المسلح التي تقوم في الاقليم بين الحين والاخر، ولا تغفل ان الحرب في اقليم جنوب السودان كان مصدراً اخر لتدفق السلاح الى مناطق دارفور القريبة من مسارح العمليات فضلا عن ذلك ان وجود دارفور بالقرب

(1) عبد الوهاب الافندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١.
(2) محمد امين النحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧.

من هذه الحرب المستمرة لأكثر من عشرين عاماً كان في حدّ ذاته كفيلاً في إشاعة التوتر والإضطرابات وعدم الإستقرار في الإقليم[1].

٣- المسؤولية المشتركة للطرفين (الحكومة والمتمردين)

لقد كان لهذه الاحداث التي تجري في الاقليم سواء من جانب النظم الحاكمة المتعاقبة في السودان أو جماعات التمرد في الاقليم أثارها السلبية في الاستقرار الاجتماعي والسياسي لمواطني الاقليم، إذ ان التعامل مع القبيلة في دارفور له خظورته وجديته، الامر الذي لم تتمكن حكومات المركز والقائمين على أمرها التعامل معها بالدقة والاتزان، فانتهجت سياسات فوقية، أدت الى كوراث اجتماعية وتعقيدات تمثلت في رفع شعارات المظالم المتمثلة في ضعف الاستقرار السياسي والبناء الاقتصادي، وخلو الاقليم من مشاريع التنمية، والطرق المعبدة لربطه بالمركز، فأفرز هذا التهميش والاغفال عدة حركات منادية بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، ونادت بتطبيق نظام فيدرالي، يعطي الاقليم حق حكم نفسه، وإرساء دعائم الاستقرار وبهذا الاسلوب اختارت الحكومة ما يمكن ان يوصف بالحلول المؤقته وتناست ان هذا التمرد يختلف في مضمونه وجوهره عن الصراعات القبلية الموجودة[2].

ان السبب المباشر في تفجير الازمة، والحجم الذي اخذته يعود الى طبيعة التعامل السياسي مع التراكمات السابقة المتمثلة في تدهور البيئة وتصاعد الصراعات العرقية مع دخول عوامل خارجية متشعبة، ثم ان فقدان الدولة دورها كحكم في الصراعات المحلية وتحويلها الى طرف فيها ادى الى تفجير المشكلة، كما ان استراتيجية أستخدام الميليشيات القبلية كإداة لفرض سلطات الدولة ساهم في التصعيد وخروج الامر عن السيطرة[3].

ثانيا: سلوك الاطراف الخارجية: استمرت حدة أزمة دارفور (الغرب السوداني) تتصاعد في ظل التصعيدات والاشتباكات العسكرية، لتشكيل بؤرة صراع جديدة واستمرت تلك الازمة وتخطت حدود الاقليم الى الافاق الإقليمية والدولية، إذ أسهمت

(1) عبد الوهاب الأفندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.
(2) بدر الدين حامد ، على الموقع www.alrakoba.net
(3) عبد الوهاب الأفندي ، أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣.

القوى والإطراف الأقليمية والدولية، بطريق مباشر او غير مباشر، في تنامي تلك الأزمة واستمراها، لذلك يمكن تقسيم سلوك الأطراف الخارجية ما يأتي:

١- الاطراف الإقليمية:

أسهمت مواقف عدد من الدول على المستوى الاقليمي في تصعيد الآزمة الراهنة في دارفور، فالسودان بلد كبير، ومتاخم لعدد من الدول وحدوده مفتوحة والقبائل مشتركة بين هذه الدول ودارفور، ومن ثم يكون هنالك تأثير وتداخل لان القبائل أصولها مشتركة بين هذه الدول والسودان، ولا يستبعد ان يكون هنالك تداخل من القبائل التي تقطن خارج السودان التي لهاعلاقات قربى مع القبائل المتنوعة داخل السودان وكذلك من خلال هذه الحدود المفتوحة يمكن الحصول على السلاح والمؤن وعلى كل شيء يساعد في تأجيج المشكلة[1] لقد كان لدول الجوار دور مهم في قضايا السودان، وتعد هذه من الامور الجيوسياسية الجديدة التي تؤثر على بقاء واستمرار الازمات فنرى مواقف وسلوك الاطراف المجاورة لدارفور ومنها:

١- **موقف تشاد:** ان التداخل القبلي بين تشاد واقليم دارفور قد أثر على الاوضاع في تشاد على الدوام على الاوضاع في اقليم دارفور، إذ بقيت منطقة دارفور بمثابة خلفية لدولة تشاد فأغلب الانقلابات التي حدثت في تشاد تم تدبيرها في دارفور، ولقد ادى الصراع التشادي– التشادي، والصراع الليبي– التشادي في الإقليم خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي الى انتشار السلاح والجماعات المسلحة ومن ثم قاد ذلك الى ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت بالمنطقة، وقد أثرت الهجرات التشادية الى دارفور أمنياً تاثيراً كبيراً على الاوضاع وانتشار السلاح ادى الى نهب الماشية السودانية المتجه براً الى تشاد، واشترك في عمليات النهب عسكريون سابقون في الجيش التشادي وأفراد من القبائل العربية وقبيلة الزغاوة من تشاد والسودان، ومعنى ذلك ان تشاد تعد الظهير الخلفي للسودان إذ تدخل الاسلحة والمؤن والعتاد العسكري للمتمردين، وإليه يفر هؤلاء المتمردين في كرهم وفرهم اثناء العمليات المسلحة مع القوات

(1) نادية محمود مصطفى، ملامح النزاع في دارفور، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

الحكومية، وهو الامر الذي يرى ان تشاد لا تساهم في حل الازمة بل تعمقها وتزيد تفاقمها[١].

٢- **موقف ليبيا:** تعد ليبيا احد العوامل المؤججة للصراع في أقليم دارفور كون ان الصراع الليبي – التشادي تم حسمه في داخل الاقليم للمدة الواقعة بين ١٩٨١ – ١٩٩٠، ودعمها للمعارضة التشادية ومجموعات عربية أخرى في دارفور، إذ ان ليبيا عدت أقليم دارفور رأس حربة، لاستراتيجية ليبيا لنشر القومية العربية الاسلامية في افريقيا[٢]. كذلك اتخذت سلوك مزدوج اتجاه دارفور، فهي من جانب تقوم بدعم الحركات المسلحة بالدعم اللوجستي غير العسكري والعسكري، ومن جهة اخرى ترى ان الصراع في دارفور يوظف كثيراً من أعضاء اللجان الثورية الذين باتوا خطراً عليها، لذلك لا تسعى للقضاء على المتمردين والوقوف في طريقهم لانهم قد يصلوا الى السلطة في الخرطوم فيكونوا عند ذلك حلفاء او اصدقاء محتملين[٣].

٣- **موقف جمهورية أفريقيا الوسطى:** تخشى جمهورية افريقيا الوسطى من حركات التمرد داخل اقليم دارفور ومن التأثيرات الناجمة عنها ولا سيما اللاجئين الموجودين على اراضيها، كما ان علاقاتها بفرنسا ومجاورتها للسودان وتشاد في ظل التوجهات الامريكية في المنطقة مايزيد من احتمالات جرها للتنافس والصراع الدولي، كل ذلك يدفع جمهورية افريقيا الوسطى للمساهمة في جهود الوساطة الرامية الى تسوية الازمة في دارفور[٤].

يعد سلوك الاطراف بالنسبة لتشاد وليبيا مفسدة للصراع للتدخل في إقليم دارفور، إما سلوك جمهورية أفريقيا الوسطى فهو يسعى دائماً لتسوية الصراع فهو غير مفسد.

(1) جولي فيليب وألكس دي فال / دارفور تاريخ حرب الابادة، (ترجمة) إنطوان باسيل، شركة مطبوعات التوزيع والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٥.

(2) المصدر السابق، ص ٤٥.

(3) بدر حسن شافعي، السودان ودول الجوار .. علاقات المد والجزر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٢٦.

(4) المصدر السابق، ص ٢٢٤.

٢- **الاطراف الدولية**

١- **موقف الولايات المتحدة الامريكية:** تعاظم التصعيد الدولي للازمة في دارفور بشكل دراماتيكي، وخصوصاً من جانب العديد من القوى الاوربية والامريكية، بل كان هناك حرص واصرار امريكي على التدخل في تلك الازمة ويتجلى ذلك من سياسات وممارسات USA في تلك الازمة، وعلى سبيل المثال صممت على اصدار قرار صادر من مجلس الامن وإعطاء السودان مهلة شهر لاعتقال قادة قبائل عربية في دارفور ومحاكمتهم بدعوى أنهم من الجنجويد الذين نفذوا اعمال عنف ضد القبائل الاخرى من الأصل الافريقي في دارفور من دون أن يشمل القرار معاقبة الطرف الاخر في الصراع، وهم متمردو دارفور[١].

كذلك تباينت مواقف الولايات المتحدة من تطورات الاوضاع في دارفور، ما بين ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، وأن كانت مشكلاتها في كل من أفغانستان والعراق قد اثرت على امكانية قيامها بدور مباشر ومؤثر في صراع دارفورـ وأن ظلت هناك امكانية تتمثل في قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية وخدمات نقل وإمدادات (لوجستية) للقوات المشتركة، التابعة لكل من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي[٢].

٢- **موقف إسرائيل:** لم تكن اسرائيل بمنأى عن كل ما يجري في دارفور من تورط صريح ومباشر، فألقت هي الاخرى بثقلها، وروجت اشاعة (الإبادة الجماعية) داعية لحملة دولية ضد الخرطوم تتبنى على ذرائع ان ما يحدث في دارفور يماثل ما حدث لليهود من قبل، ولقد كشفت التقارير عن تقديم اسرائيل الدعم اللوجستي للمتمردين عن طريق القيام بتدريبهم وتسليحهم، كذلك استغلت اسرائيل وجودها النشيط في أرتيريا واتخذت منها مركزاً لدعم حركة التمرد، كذلك قامت بالدفع للعديد من الشبكات المتخصصة في تجارة السلاح وتهريبه الى اقليم دارفور وعبدت لها الطرق لإيصال هذا السلاح الى حركة التمرد، ولقد كشفت دراسة في بروكسيل، عن ان إقليم دارفور اصبح سوقاً لتجارة

(1) عبد الوهاب الأفندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩.

(2) عبدة مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة الى صراعات القوى العظمى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٧.

السلاح الاسرائيلي ومورداً أساسياً للسلاح القادم من إسرائيل الى افريقيا، وهو ما يجعل دارفور دائماً يرقد على صفيح ساخن من السهل اشعاله في أي وقت[1].

٣- **موقف بريطانيا:** أتسم سلوك بريطانيا بالتوافق مع سلوك الولايات المتحدة في سياستها تجاه السودان بشكل عام، وفيما يتعلق بأزمة دارفور بشكل خاص، ومنذ أن بدأت المساعي والجهود المبذولة لإيجاد تسوية سليمة للازمة عن طريق المفاوضات، أكدت بريطانيا دعمها لمؤتمر المانحين عم ٢٠١٣. بجانب التزامها بدعم خطة الانعاش المبكر، وخطط اعادة إعمار دارفور، ومن جهة أخرى فأن التورط البريطاني أيضاً في تلك الازمة يوضح إلى أي مدى يصل التصعيد الدولي للازمة في دارفور ولعل طلب توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق من قواته المسلحة ان تضع الخطط لاحتمال التدخل العسكري في السودان[2].

٤- **موقف فرنسا:** طالبت الحكومة السودانية فرنسا باتخاذ موقف واضح تجاه عملية السلام في دارفور، وذلك عبر دعم جهود التسوية السياسية المبذولة من قبل الاطراف، في اجتماع الدوحة التفاوضي وذلك لأن الحكومة الفرنسية بتأثيراتها الممتدة على تشاد وأيوائها لرئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور، يمكن أن تلعب دوراً مقدراً في دعم السلام في دارفور، عبر دعم العملية التفاوضية، ومطالبة فرنسا من عدم الوقوف موقف المتفرج ودعم المفاوضات بصورة عملية وايجابية لصالح السلام في دارفور، كذلك فقد أتهمت فرنسا بأنها ذات مواقف متأرجحة ومتغيرة[3].

لقد تميز السلوك الدولي تجاه قضية إقليم دارفور، كون تدهور الاوضاع الإنسانية في الاقليم كان بمثابة الجهة التي يمكن الاستناد اليها لتبرير التدخل، وممارسة الضغوط في الغالب على الحكومة السودانية، ومن هنا نرى ان السلوك الدولي لم ينشئ صراعاً بحد ذاته ولم يتسبب في ازمة، بل يعمل على استقلال احداث معينة يستند اليها لتبرير تدخلاته وبالرغم من أن التدخل بوجه انساني غالباً ما يكون البوابة لتحقيق المأرب

(1) سامي صبري عبد القوي ، الدور الاسرائيلي في دعم وتدويل ازمة دارفور ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٦٧ ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٠٠– ٢٠١.
(2) احمد خميس كامل ، دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩.
(3) المصدر السابق ، ص ٢١.

السياسية او تحقيق أهداف تلك الدولة ولتحقيق تلك الأهداف عهدت القوى الدولية وبالخصوص الولايات المتحدة الى تدويل ازمة دارفور، ولذلك استغلت الولايات المتحدة والدول المحالفة لها عجز الاتحاد الافريقي في حفظ السلم والأمن في المنطقة.

المطلب الثالث:موقف المنظمات الدولية والاقليمية وجهود التسوية

اولاً: موقف المنظمات الاقليمية والدولية

١- **موقف الأمم المتحدة:** المحكمة الجنائية الدولية ليست من هيئات منظمة الامم المتحدة فهي مستقلة، لكن مجلس الامن التابع للامم المتحدة يستطيع ان يطلب من المحكمة الجنائية الدولية الشروع في تحقيق ما يتعلق بالوضع في السودان، ان كون المحكمة كياناً مستقلاً، يُعد ضماناً موضوعياً في مواجهة التغيرات السياسية، وتقوم المحكمة بتحقيقاتها الخاصة وتستمع للشهود وتجمع المعلومات، لذلك فقد طلب الامين العام "بان كي مون" للأمم المتحدة من الرئيس السوداني "عمر البشير" ما سماه التعاون مع المحكمة الدولية، بغض النظر عن القرارات التي ستتخذها، وكان الامين العام قد طلب عام ٢٠٠٩ من المحكمة السودانية إعادة النظر في قرارها بطرد ١٣ منظمة انسانية من البلاد، لان المنظمات الانسانية العاملة في دارفور تعد الشريان الحيوي لاكثر من أربعة ملايين سوداني يستفيدون من الإغاثات الإنسانية التي تقدمها، وان القرار سيسبب أضراراً جسيمة لهم، يُذكر ان الرئيس السوداني قرر طرد هذه المنظمات، في أعقاب على قرار التوقيف الصادر من محكمة الجنايات الدولية بحقهن وكان سبب طردها أنها تتجسس على السودان، وتقدم معلومات كاذبة[1].

٢- **موقف منظمة المؤتمر الإسلامي:** جددت منظمة المؤتمر الاسلامي، عام ٢٠٠٩، رفضها لادعاءات المحكمة الجنائية ضد الرئيس السوداني مؤكدة ان تفعيل طلب توقيف البشير سيؤدي الى إيقاف عمليات التنمية وجهود الاستقرار والمصالحة في السودان، وكان المدعي العام للمحكمة قد طلب ٢٠٠٨، اصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني بدعوى ارتكابه جرائم حرب في إقليم دارفور، كذلك

(1) عبد الوهب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

فقد حرصت المنظمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسودان كذلك السعي ببذل جهود حثيثية مع قادة الحركات المتمردة، استكمالاً لعملية السلام في دارفور، ومن اجل التنمية وتعزيز الأمن وتوفير الخدمات في دارفو[1].

٣- **موقف الاتحاد الافريقي:** تعد ازمة دارفور واحدة من الأزمات المهمة التي يوليها الاتحاد الافريقي درجة كبيرة من الاهتمام، وقد طلب مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي من مجلس الامن الدولي، تعليق الاجراءات التي شرع فيها مدعي المحكمة الجنائية الدولية "لويس مورينو اوكامبو" وتستهدف اصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني(عمر بشير) بتهمة ارتكاب جرائم حرب في اقليم دارفور، لان في ضوء الظروف الراهنة فإن اي مقاضاة ربما لا تكون في مصلحة الضحايا والعدالة كذلك دعا البيان الى تشكيل لجنة من الشخصيات الافريقية المرموقة، لوضع توصيات بشأن كيفية معالجة القضايا المتعلقة بالمحاسبة والمصالحة الخاصة بالصراع في دارفور[2].

٤- **منظمة حقوق الانسان:** منذ عام ٢٠٠٣ والقوات الحكومية السودانية، متهمة بأنها مدعومة بميليشيات موالية للحكومة تعرف بالجنجويد ترتكب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب على نطاق واسع، كجزء من عمليات مكافحة التمرد في دارفور، كما تتهم بأنها وجهت القوات والميليشيات للهجوم ضد السكان المدنيين من البر والبحر، ونفذت عمليات اعدام كثيرة خارج نطاق القضاء، واغتصاب وتعذيب ونهب للممتلكات، وقد تضمن هذه الاتهامات تقرير صدر عام ٢٠٠٥ بعنوان "تعزيز حالة الافلات من العقاب: مسؤولية الحكومة السودانية عن الجرائم الدولية في دارفور"[3]. ودعت منظمة مراقبة حقوق الانسان الى اجراء تحقيقات مع كبار المسؤولين بالحكومة السودانية ومنهم (عمر بشير)، حول الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ودعت منظمة مراقبة حقوق الانسان الى الالتزام باتفاقها بنشر قوة الاتحاد الافريقي والأمم

(1) محمد عباس الامين ، أزمة دارفور ، بدايتها وتطورها ، العدد ٣١٢ ، المستقبل العربي ، بيروت ، فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٨٢.

(2) بدر حسن شافعي ، السودان ودول الجوار : علاقات المد والجزر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٧.

(3)محمد صلاح الدين الشريف ، العدالة الجنائية الدولية في دارفور : التعقيدات القانونية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٦ الاهرام ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٢.

المتحدة المختلطة في دارفور، كما هو مذكور في قرار مجلس الامن رقم ١٧٦٩، وبموجب القانون الانساني الدولي، فإن السودان ملزم، بضمان وصول المساعدات الانسانية بالكامل، وعلى نحو آمن دون إعاقة الى من يحتاجون المساعدات في دارفور، خاصة النازحون واللاجئون[١].

وتعود إحالة مجلس الأمن الوضع الى المحكمة الجنائية الدولية الى ماخلصت اليه لجنة تقصي الحقائق الدولية التابعة للأمم المتحدة عن دارفور، وهذا التقرير الذي رفعته اللجنة الى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وخلص التقرير الى ان حكومة السودان وميليشيات الجنجويد الموالية لها، مسؤولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، لما يرقى الى جرائم بموجب القانون الدولي، وأعدت اللجنة قائمة تضم ٥١ مشتبهاً يجب اجراء تحقيقات معهم، ومنهم كبار المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين، وأضاف ريتشارد ديكر"من المعروف ان طلب توجيه اتهامات جنائية قد تم توجيهه الى قمة الهرم"[٢].

ثانياً: التسوية الوطنية والإقليمية والدولية في دارفور

١- **التسوية الوطنية:** بذلت الحكومة السودانية منذ اندلاع الصراع في دارفور العديد من الجهود الوطنية لتطويق الازمة والسعي لإيجاد تسوية مناسبة بعيداً عن أي تدخل خارجي، إن اتفاق السلام بعث الامال في أن يكون السلام الدائم في دارفور وشيكاً، وهناك نوعان من الفوائد ذات الصلة وكلاهما يحتاج الى وقت ليحدث أثرة:

الأول: يتمثل في نماذج واحكام الحكم الذاتي للولاية، وسوابق تقاسم السلطة والثروة بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية، والمؤسسات الوطنية الجديدة الرامية الى تعزيز مشاركة الولاية في الحكومة المركزية التي يحددها اتفاق السلام.

(1) محمد صلاح الدين الشرف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .
(2) المصدر السابق ، ص٢٤٤ .

الثاني : هو دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية ، فهي شريك موثوق به لدى متمردي دارفور وبصفتها شريكاً مع حكومة المؤتمر الوطني الحاكمة حالياً ، ينبغي ان يكون بوسعها تلطيف سياسة الحكومة في دارفور ، وتشجيع الوصول الى حل سلمي ، والسلطات والحقوق والترتيبات السياسية المحددة في اتفاق السلام الشامل إذا ما أخذت معاً تمثل اساساً قوياً لايجاد حل سياسي لدارفور ، ونموذج الحكم الذاتي للولاية ، الذي صيغ لجنوب كردفان وجنوب النيل الازرق ، يتضمن بعض الاحكام ذات الصلة ، وعلى وجه التحديد ، يهدف الى قيام حكومة منتخبة ديمقراطياً للولاية ، ويجري تداول الحكم لفترات متساوية بين الطرفين وستضع اللجنة الامنية لتوجيه الحاكم وهو يملك السلطة ، ما يخول له عملياً إدارة المسائل المتعلقة بأمن الولاية والأجهزة الامنية[١] .

٢- **التسوية الإقليمية :** شهدت ازمة دارفور تطوراً في الجهود الرامية الى ايجاد تسوية مناسبة لها ، وبادرت العديد من الدول للمساهمة في هذا الشأن فضلا عن الاتحاد الافريقي ، وحاولت جامعة الدول العربية ان تقوم بدور في هذا المجال ، وفي أطار السعي لايجاد تسوية للأزمة في دارفور نشطت الحكومة السودانية في هذا المجال على مستويين : المنظمات الاقليمية والعلاقات الدولية الثنائية ، فعلى صعيد جامعة الدول العربية / حققت الدبلوماسية السودانية نجاحاً ملحوظاً ، فقد استطاعت ان تقنع الانظمة العربية بضرورة مساندتها للوقوف ضد الهجمة الامريكية الصهيونية المسؤولة ، حسب رؤيتها عن ازمة دارفور ، والتي تهدف في النهاية الى تغيير الهوية العربية الاسلامية للسودان .

ولقد تعددت الجهود ومحاولات ايجاد تسوية مقبولة لدى اطراف الازمة ، ومن تلك المحاولات[٢] :

أ- **اتفاق أبشي :** نصت الاتفاقية في ديباجتها ، على أنها نجحت عن رغبة المجموعات المكونة لجيش تحرير السودان في الحوار ، لوضع أسس للحل

(1) عبد الوهاب الافندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.
(2) الموسوعة الحرة ، على الموقع www.bbc.co.uk/arabic middIeeast

السلمي، ومخاطبة جذور المشكلة والاعتراف بسلطة الدولة على المستوى الرئاسي والولائي، ويذكر ان هذه المنجموعات المسلحة تتكون من خمس فصائل رئيسة. تقطن مناطق دار زغاوة، وجبل سي، وجبل ميدوب، وجبر مرة، وأخيراً منطقة مورني، ومن ثم فقد اشتملت الاتفاقية على ثلاثة أطراف رئيسية هم: الحكومة السودانية، وحملة السلاح بدارفور (جيش تحرير السودان)، إضافة الى الحكومة التشادية، التي تقوم برعاية الاتفاقية، كما نصت اتفاقية أبشي، والموقعة بين الحكومة وجيش تحرير السودان في ٣ سبتمبر ٢٠٠٣ على وقف اطلاق النار بين الطرفين، ووقف كل العمليات العدائية، والتحكم والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات وأن يطلق الطرفان سراح أسرى الحرب والمعتقلين الذين لهم صلة بهذه القضية كافة.

ب- **جولة مفاوضات انجامينا الاولى ٢٠٠٣**: تقرر ان تنعقد الجولة التالية من المحادثات في انجامينا العاصمة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك متى يستطيع الرئيس التشادي "إدريس ديبي" الاشتراك فيها مباشرة، وكانت امال كبيرة تعلق على هذه الجولة التي كان من المفترض ان تصل الى وقف دائم لإطلاق النار، ووضع الأسس لاتفاق نهائي.

ج- **جولة مفاوضات انجامينا الثانية ٢٠٠٤**: في ظل تردي الاوضاع الانسانية، وازدياد حدة القتال، بدأت المساعي التشادية في العودة على الساحة، من اجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين، وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين قدمتا إلى تشاد ومقترحاً بعقد المفاوضات ببلجيكا أو تشاد، غير ان الامر استقر على بقاء المفاوضات في تشاد، إذ بدأت المحادثات في ٣٠ مارس ٢٠٠٤ في انجامينا، وإن كانت هذه المرة تجري بهيكل مختلف عن جولة انجامينا الاولى التي انهارت في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣، وكانت امتداداً لاتفاقية أبشي.

وبعد خلافات كثيرة، وقع الطرفان في ٨ ابريل ٢٠٠٤ اتفاقاً لوقف إطلاق النار، اشتمل على نقاط اساسية، كان من أهمها وقف الأعمال العدائية لمدة ٤٥ يوماً قابلة للتجديد، وإطلاق سراح اسرى الحرب والاخرين الموقوفين بسبب الصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الانساني للنازحين والضحايا المدنيين الاخرين، ووقف

الخصومات والحملات الإعلامية، والسيطرة على الميليشيات المسلحة، والتفكير في ايجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور، خاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في اطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور[1].

٣- **التسوية الدولية:** في إطار تعامل الحكومة السودانية مع الازمة في دارفور على المستوى الاقليمي، تحرك المسؤولون السودانيون على ثلاثة محاور رئيسية: الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي، وذلك بهدف اقناع المجتمع الدولي بصدق مسعى الحكومة لحل أزمة دارفور، والإفلات بذلك من العقوبات، ومن التدخل العسكري الدولي في البلاد، غير ان قرار مجلس الامن الاخير الرقم ١٧٠٦ لسنة ٢٠٠٦ الصادر في شأن دارفور عالج الأزمة كغيره من القارات السابقة في إطار الفصل السابع من الميثاق، ما يُعد خطوة نحو التصعيد، على عكس ما سعت اليه الحكومة السودانية في أروقة الامم المتحدة، والفصل السابع يعطي مجلس الامن سلطة تقديرية غير محدودة في التدخل لمعالجة الازمة، ويتدرج هذا التدخل من تخفيض التمثيل الدبلوماسي في الدولة المعنية بالقرار، وذلك مروراً بالعقوبات الاقتصادية بأنواعها وانتهاء التدخل العسكري الدولي في تلك الدولة، بما في ذلك مجال النفط.

وكما يعكس هذا القرار تشدد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي ضد الحكومة السودانية، يشير الى حقيقة ان الصين، برغم تهديدها باستخدام الفيتو لإيقاف القرار، فأن لها حسابات مع القوى الكبرى، تفوق ما لها من مصالح في السودان[2].

(1) عبد الوهاب الأفندي، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.
(2) عبد الوهاب الافندي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

« لمبحث الثالث »

رؤية مستقبلية للصراع في إقليم دارفور

لإقليم دارفور اعتبارات تاريخية ودينية، وله خصائص سياسية وإدارية وله سماته الاجتماعية والثقافية، ان التعامل مع ازمة دارفور يتطلب بذل المساعي والجهود الرامية لإشاعة الهدوء والأمن والاستقرار في الإقليم، كما تساعد على توظيف واستثمار موارده بطريقة افضل مما يعود بالنفع على الاقليم والدولة، والارتقاء بالمستويات المعيشية للسكان في كل منهما، وهو الامر الذي يتطلب تركيز الاهتمام على تصورات التعامل مع أزمة درافور وفقاً للنقاط التالية وهي:

اولاً: على المستوى السياسي والأداري

أن يتمتع الاقليم بحكم فيدرالي حقيقي، تنتخب في ظله قيادات الاجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية والادارة المحلية بواسطة جميع المواطنين في الاقليم. وتكون لتلك الاجهزة السلطات والاختصاصات والموارد المالية المناسبة التي تمكنها من تنمية الاقليم، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لأبناء الاقليم بطريقة ملائمة، وينبغي إتاحة الفرصة أمام مواطنين الاقليم للمشاركة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالإقليم وبطريقة ديمقراطية سليمة، ومع مراعاة ان يعكس تكوين الاجهزة المختلفة القبول الشعبي العام، وتمثيل الإقليم في المناصب العليا للدولة، وان يكون اختيار الممثلين للإقليم على أسس الكفاءة والجدارة والقدرة على خدمة الإقليم ومواطنيه، وان يكون هناك محاسبة قضائية عادلة لكل من اقترفوا جرائم جنائية في حق المواطنين المدنيين الامنيين وتشكيل لجنة لحصر الخسائر التي ترتبت على احداث دارفور وتعويض المتضررين من جراء ذلك، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين غير المدانيين، وإعادة المفصولين من الخدمة المدنية والنظامية الى أعمالهم[1].

(1) احمد خميس كامل، أزمة دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص٩–١١.

كما ان مراجعة نظام الإدارة المدنية/ الأهلية وهو نظام تقليدي في الإقليم، كان دوره المؤثر ومايزال له في تنظيم المجتمع وينبغي ان يؤسس في ظل المراجعة الجديدة له، على حسن اختيار والمسؤولين باسلوب مباشر من جانب مواطنين الإقليم لضمان اختيار المسؤولين الذين يتمتعون برضى وبقبول شعبي وان لايتم استقطاب او استماله هؤلاء لخدمة اغراض سياسية او حزبية ضيقة وأن تمنح السلطات والاختصاصات وأن تدعم مادياً ومعنوياً من اجل مساعدتها على القيام بمهامها وواجباتها بصورة أفضل وبفعالية، وعلى أساس الموازنة بين دورها التقليدي المتعارف عليه، وبين متطلبات الوقت الراهن والمرحلة القادمة، وينبغي ان يتزايد دوورها، وخصوصاً فيما يتعلق بالترويج، والتأكيد على اهمية التعايش السلمي والتصالح الاجتماعي، ورعاية التقاليد والأعراف الموروثة من وصيانة القوانين المعمول بها في الاقليم[1].

ان السودان غير مستعدة لخوض حرب أهلية جديدة وان المستوى السياسية ذات الوزن الحقيقي في الاقليم ينبغي ان تتخذ موقفاً مسؤولاً قوامه تأييد مطالب الاصلاح الجذري ورفض اسلوب العنف والتصعيد العسكري من أطراف النزاع[2].

ثانياً: على المستوى الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي احد العوامل المهمة والرئيسة للتغلب على العديد من المشكلات، التي يعاني منها إقليم دارفور، وسواء المتعلقة بالقدرة الاستخراجية والتوزيعية او التوظيف الأفضل للموارد بالإقليم، وضعف التنمية ومشروعات البنية الاساسية وغيرها، وهو الامر الذي ينبغي معه تركيز الاهتمام على البعد والمجال الاقتصادي في الإقليم، انطلاقاً من الدراسة المتأنية لقدرات الإقليم الاقتصادية ومقوماته، ودراسة مشكلة تدهور الموارد الطبيعية في الإقليم، وكيفية التغلب على ذلك، والموائمة بين اساليب المعيشة التي يحياها السكان، اعتماداً على الرعي او الزراعة، ووفقاً لما هو متاح ومحتمل من موارد مائية ونباتية وتحديث اساليب الرعي، من خلال التركيز على جودة الانواع وليس كثرة العدد، والاهتمام بفتح افاق جديدة أمام

(1) الموسوعة الحرة على الموقع ، www.altaghyeer.info/ar
(2) الموقع السابق .

تصدير تلك الثروة للخارج، وكذلك الاهتمام بالزراعة وتطوير الاساليب المرتبطة به، والاهتمام بالبيئة وحمايتها، والاهتمام بمراجعة القوانين المتعلقة ببحقوق امتلاك روحيازة الارض، وتعويض المواطنين عن الاراضي التي تنزع ملكيتها لأغراض المنفعة العامة.

كما يقترن العمل على المستوى الاقتصادي بضرورة تشجيع الاستثمار، وتنويع الموارد ومصادر العمل لعامة المواطنين، وفقاً لخطة تنموية شاملة لجميع مناطق الاقليم، وتشجيع الصناعات الصغيرة التي تعتمد على الموارد المحلية المتوفرة في الاقليم، والاعتماد بقدر المستطاع على الامكانات الذاتية لرأس المال الوطني، وتيسير التسويق للخارج، واقامة المرافق الاساسية كالكهرباء والمياه الصحية والصرف الصحي وتحسين ادائها، وتمهيد الطرق وإقامة شبكة تليفونية وغيرها.

من الضروري القيام بإجراءات تنموية عاجلة لإقليم دارفور، تنمثل في تخصيص نسبة من موارد الدولة لإزالة آثار الاقتتال، وإقامة مشاريع تنموية لمنتجات دارفور، تخصيص نسبة لسد فجوة التنمية، والتعامل مع دارفور بوصفه اقليمياً واحداً في الاطار التنموي، وتكوين صندوق يستهدف تحسين معيشة الشرائح الفقيرة ومحاربة مشكلة البطالة، وإنشاء مفوضية لتنمية دارفور واستقطاب الجهد الفردي والجماعي لبناء دارفور للمساهمة في التنمية، مع التركيز على التنمية الصناعية في شمال دارفور لطبيعة المنطقة، وتحديث وسائل الانتاج الزراعي والحيواني، ومحاربة الجفاف والتصحر، وعمل مزيد من الورش وتاهيل ابناء دارفور وتدريبهم، وخلق كفاءات في مجالات مختلفة والاهتمام بالإدارة الاهلية وتطويرها لتلعب دوراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وان المعالجات الجذرية والموضوعية والمستدامة لازمة دارفور لاتنجح إلا في الإطار القومي، وان توضع خرائط استثمارية ملزمة لتوجيه الاستثمار في البلاد، بما يراعي عدالة توزيع الفرص الاستثمارية، والاهتمام بالتخطيط الاقليمي، ولامركزية اتخاذ القرارات، والاهتمام بالمشاركة الشعبية العلمية التنموية[1].

(1) الموسوعة الحرة dafourinterests.bogspot

ثالثاً: على المستوى الاجتماعي

إن إقليم دارفور، والذي عرف عنه منذ القدم الاستقرار والتماسك الاجتماعي والتمازج العرقي والاثني وذلك لتمسكه بقيم الدين الاسلامي الحنيف، والالتزام بالقيم والعادات والتقاليد الراسخة، التي تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي والمؤاخاة، بحاجة ماسة لإعادة تأكيد اهمية تلك القيم والمبادئ والرجوع اليها، والتمسك بها وتعظيمها، من خلال اظهار الصورة الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية المشرفة لهذا الاقليم، من خلال المؤسسات السودانية المتنوعة سواء الإعلامية او الدينية او التعليمية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بهذا الأمر، وكذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وإشراكها في عملية التصالح الاجتماعي، وتسوية النزاعات العالقة، وفي إحياء تقاليد التسامح والتعايش والتمازج والاندماج الثقافي والتماسك الاجتماعي، ونبذ العنف وبناء الكيانات الاجتماعية المشتركة، كما يقع على عاتق الحكومة السودانية مسؤولية نبذ استغلال العصبيات القبلية والإثنية في التنافس السياسي، وإتخاذ الاجراءات اللازمة لصيانة وحدة المواطنين في دارفور[1].

ان قبائل الإقليم في حاجة الى نموذج للتعايش السلمي، للسيطرة على الصراع القبلي، وإشاعة ثقافة السلام، والسعي لإحياء التحالف والاتفاقات التي تنظم حياة القبلية، وتوخي اختيار عناصر تتسم بالحكمة لإدارة فض النزاع، والاهتداء بأسس فض النزاعات لدى الشعوب الاخرى، وإعادة التأكيد على منظومة العادات والتقاليد المرعية مثل العرضة (الزفة)[*]. لتقوية الصلات بين القبائل.

رابعاً: على المستوى الأمني

هناك حاجة الى نبذ العنف والسعي للحل السلمي ومخاطبة كل من الحكومة والفصائل المسلحة بأقصى الجهد في دعم مجهودات الإغاثة لأهل الإقليم والنازحين منه، ان تدهور الاوضاع الامنية في دارفور، والذي بلغ مداه بسبب تدفق السلاح من دول

(1) عبد الوهاب الافندي ، الأمم المتحدة في دارفور : أزمة داخل أزمة ،٢٠١٢، على الموقع ، www.ifhamdarfur.not

(*) هو اجتماع سنوي يجمع قبائل المنطقة ، إذ تسوي فيه نزاعات العام المنصرم ، منعاً لتراكمها وتدفع الديات.

الجوار، وتكوين الميليشيات، وتفشي ظاهرة النهب المسلح، وظهور حركات المعارضة المسلحة، يلفت الانتباه الى ضرورة تكاتف الجهود الحكومية والشعبية لإعادة حفظ الأمن في أنحاء الإقليم كافة وبث الطمأنينة في نفوس النازحين واللاجئين وتشجيعهم للعودة الى ديارهم، ولابد للقيام بذلك من الالتزام بوقف اطلاق النار بين جميع القوى المتحاربة، وفقاً لاتفاقيتي بجامينا وأبوجتا وفي البرتوكول الأمني، واتخاذ الترتيبات اللازمة لجمع السلاح من الأفراد والجهات التي تحمله خارج القوات النظامية، وبسط هيبة الدولة، وتأكيد سيادة النظام والقانون وتحقيق العدالة، ومواجهة ظاهرة النهب المسلح وغيرها من المشكلات التي تؤدي الى حالة عدم الاستقرار بالإقليم[١].

واخيراً: يرى البعض ان التدابير الأمنية التالية مطلوبة للمساعدة في وضع اتفاق السلام الشامل في دارفور موضع التنفيذ الفعلي وهي[٢]:

١- يجب على مجلس الأمن فرض جزاءات على اي جانب، بما في ذلك الحكومة، عندما ينتهك وقف إطلاق النار او شن الهجمات على المدنيين، وحفظه السلام او موظفي العمليات الانسانية.
٢- يتعين على الاتحاد الأفريقي الا يدخر أي جهد لتوسيع قبول اتفاق السلاح في دارفور من جميع اصحاب المصلحة، بما في ذلك مواصلة الحوار مع جيش تحرير السودان، والسعي الى مزيد من الحلول التوافقية، فيما يتعلق بمسائل تقاسم السلطة والثروة ويجب على الشركات الدوليين ومنهم الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، تقديم الدعم السياسي والمالي المطلوب لنجاح الحوار والتشاور الدارفوري– الدارفوري.
٣- ينبغي لمجلس الأمن ان يستخدم بشفافية، كل الوسائل اللازمة لحماية المدنيين، والمساعدة على تنفيذ اتفاق دارفور للسلام بما في ذلك العمل العسكري، لدى الضرورة، لكبح المخربين من الجنجويد والتمردين والمتشددين في الحكومة.

(1) محمود عبده علي ، مستقبل السودان بين أزمة دارفور واستقبال الجنوب باسلام أون لاين، ٢٠١٢، على الموقع www.islamonlin.net/arabic ،

(2) الموقع السابق.

٤- ينبغي على الاتحاد الاوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لضمان وجود قوة حفظ السلام القادرة على الرد السريع على انتهاكات وقف اطلاق النار، او الاستفزازات الصادرة من اي طرف، وعلى البلدان ذات القدرات العسكرية المتقدمة تعيين بعض كبار الضباط، للعمل في مقر قوة حفظ السلام لتعزيز كفاءتها المهنية.

الخاتمة والحلول المقترحة

أولا : الخاتمة

١- ان اقليم دارفور يتكون من كيانات قبلية وعرقية تشبه الدويلات ولأنها كيانات ترتبط بحيازة الأرض، ادت التغيرات الديموقراطية المتمثلة في كل من زيادة عدد السكان بالنمو الطبيعي، والنزوح من تشاد وغرب افريقيا، والتغيرات المناخية، الى مواجهة بعض قطاعات السكان، خاصة الرعاة الرحل، خطراً يهدد معاشهم ووجودهم.

٢- كان من المفترض ان يسهم إنشاء سلطة محلية تدير بعض شؤون الإقليم في حل الأزمة، ولكن هذا الاستقطاب القائم جعل لهذا الإجراء أثراً عكسياً تمثل في شعور القبائل العربية بالمزيد من التهميش داخل الإقليم، وقد تعقد الموقف – كما اسلفنا – بالاطراف الخارجية مثل الموقف التشادي وانتشار الاسلحة والازمان البيئية والاستقطاب الحزبي الذي عمق الاستقطاب العرقي المحلي، وقد كان المطلوب من الحكومة المركزية والقوى الفاعلة في دارفور ان تتعاون مبكراً في اقتراح حلول جذرية لهذه الاستقطابات والمشكلات، وخاصة ايجاد حل لمشكلات الرحل والوصول الى حل توافقي لقضية الحيازة القبلية للأرض، كما يحفظ حقوق الجميع.

٣- اوجد الوضع القائم دويلات من السلطنات القديمة او المجموعات القبلية التي ظل كل منها يقاوم الخضوع لأي سلطة مركزية، سواء من الاقليم او خارجه، وظلت تستعين بلاعبين من خارج الإقليم وخارج السودان للحفاظ على استقلالها، وتضرب بعض هؤلاء الحلفاء ببعض وقد لعب قوة الدولة وحيادها النسبي بين الاطراف المتنافسة الدور الاكبر في الفترات التي شهدت استقرار نسبياً في الاقليم وتزامن هذا احياناً مع وجود اطراف تضمن لأهل دارفور مشاركة في الشأن العام عبر الأحزاب التي يدعمونها.

٤- ان الحكومة كانت مسؤولة عن تفجر الأزمة بسبب سياساتها الاقصائية ولذلك فأن الحل الشامل للأزمة لابد ان يكون ذا شقين :

أ- الاول، يتطلب إقامة سلطة مركزية ذات طابع ديمقراطي مفتوح.

ب- الثانية إرساء أسس المشاركة في هذه السلطة بحسب معادلة تجعل الكفاءة والتمثيل الحقيقي لطوائف الشعب المختلفة هي الاسس التي يتم على اساسها الاختيار.

٥- اصبح دور المجتمع الدولي واللاعبين الاقليميين والدوليين مهم جداً خاصة وان الاتجاه السائد يميل الى تغليب التدخل الدولي عبر نشر القوات الامنية على حساب الوصول الى توافق بين السودانيين، وهو توجه فرضية تشدد الأطراف المعنية وتشرذم الحركات المتمردة، ولكن لابديل عن التوصل الى حل توافقي بين السودانيين إذا أريد التوصل الى حل ناجح لهذه الأزمة وهذا يستدعي من فريق الوساطة الدولي التركيز على الحل الداخلي عبر التفاوض بدلاً من التركيز على التحرك الدولي من محاكمات ونشر قوات وغير ذلك مما يعقد المسألة اكثر مما يسهل الحل.

ثانيا: الحلول المقترحة

يمكن ان تنقسم الحلول المقترحة الى حلول عاجلة للتخفيف من اثار الأزمة الحالية، وحلول مستقبلية لابد منها في المستقبل القريب.

أ- **حلول عاجلة**

١- ضرورة دعم الجيش والشرطة والاجهزة الامنية، واحلالها بدلاً من أي ميليشيات اخرى.

٢- التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ومحاسبة المتورطين فيها.

٣- إعادة الادارة الاهلية مع كافة الصلاحيات التي كانت تمنح لها سابقاً، وذلك لغرض الامن والقضاء على ظاهرة النهب المسلح.

٤- السماح لقوات صديقة، من الدول الافريقية للمساعدة في استتباب الأمن، وفرض النظام لمرحلة انتقالية.

٥- نشر الوعي الديني لدى القبائل، مع توضيح رفض الدين لقتل الامنيين الأبرياء.

ب- **حلول مستقبلية**

١- انشاء صندوق للتنمية المستدامة، وتحري العدالة في توزيع الثروات.

٢- اعمال طريق الانقاذ، والتعجيل بانشاء السدود الصغيرة على مجاري المياه الموسمية، وحفر الأبار للقضاء على ظاهرة التصحر.

٣- علاج ظاهرة انتشار السلاح.

٤- تعيين حكام للأقاليم والمحافظات طبقاً لمبدأ الكفاءة وليس شرطاً ان يكون من ابناء الولاية.
٥- الاهتمام بالبنية الاساسية والتعليم والصحة بالمنطقة.
٦- تقليص العقوبة على من يقومون باعمال النهب والسلب او حرق المزروعات والمراعي، او حجز موارد المياه، او تخريب البنى التحتية.
٧- تنظيم عمليات الزراعة والري، وكذلك تنظيم اعمال الري بما لايسمح بقيام صراعات بين الاهالي.
٨- رفع كفاءة الطرق والسكك الحديدية، لتحقيق التواصل بين الاقليم وباقي السودان.
٩- السيطرة على الحدود بما لايسمح بتهريب السلاح الى داخل الاقليم.
١٠- الاهتمام بالتنمية الشاملة للأقليم والاستفادة من الموارد الطبيعية والخامات الموجودة، وإقامة مشروعات لخلق فرص عمل جديدة.
١١- استيعاب الفصائل المسلحة داخل اجهزة الأمن المختلفة لتحقيق الانضباط اللازم.

المصادر

الكتب العربية :

١- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
٢- نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢.
٣- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨.
٤- عبده مختار موسى، أزمة دارفور من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى، دار العربية لعلوم والناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.
٥- عبد الوهاب الافندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
٦- محمد جواد علي، دارفور ومتواليات التقسيم السوداني، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات استراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥.
٧- منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٨- نادية محمود مصطفى، ملامح النزاع في دارفور، مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة بغداد، القاهرة، ٢٠٠٤.

الكتب الاجنبية :

١- جورج بوردو، الدولة، (ترجمة) سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
٢- فرانسيس فوكاياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، شركة مكتبة العبيكات، الرياض، ٢٠٠٧.
٣- بيتر فالنستين، تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، (ترجمة) سعد فيصل ومحمد محمود، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، ٢٠٠٦.

٤- جولي فينت، الحرب الاخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور، ورقة عمل التقسيم الاساسي للأمن البشري التابع لمسح الاسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٠.
٥- جولي فليب وألكس دي فال، دارفور، تاريخ حرب الابادة، (ترجمة) انطوان باسيلن شركة مطبوعات التوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

الدراسات والمجلات:

١- احمد خميس كامل، أزمة دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٢- التجاني مصطفى، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، مجلة دراسات المستقبل، الخرطوم، ٢٠٠٥.
٣- بدر حسن شافعي، السودان ودول الجوار .. علاقات المد والجزر، مجلة السياسة الدولية، بيروت، ٢٠٠٩.
٤- عبدة مختار موسى، التهميش والاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور، السياسة الدولية، ٢٠١٠.
٥- سناء احمد العوض، الخارطة الديموغرافية لإقليم دارفور، السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٦- محمد أمين النحاس، أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٧- محمد صلاح الدين الشريف، العدالة الجنائية الدولية في دارفورك التعقيدات القانونية، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، مصر، ٢٠٠٩.
٨- سامي صبري عبد القوي، الدور الاسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٩- محمد عباس الأمين، أزمة دارفور .. بدايتها وتطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

١٠- ليلى سيد مصطفى أرباب، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

المصادر الاجنبية:

1- Gideon Rose," Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," World Politics.
2- Stephen Walt, Revolution and War. Cornell Studies in Security Affairs (New York: Cornell University Press, 1997).
3- Andrew Moravcsik," Taking Preferences Seriously: A Liberal theory of International Politics,' International Organization , vol .51,no.4(1997).

الانترنت:

١- الموسوعة الحرة www.marefa.org
٢- الموسوعة الحرة، www.noonpost.net
٣- عبد الله مكي، الحركات الاجتماعية في السودان www.alexa.berroz.com
٤- حامد ابراهيم حامد، دارفور الأزمة الانسانية، www.a;jazeera.net
٥- بدر الدين حامد، www.alrakoba.net
٦- الموسوعة الحرة، .www.bbc.co.ul/arabic.middIeeast
٧- www.altaghyeer.info/ar
٨- الموسوعة الحرة dafourinterests.bogspot
٩- عبد الوهاب الافندي، الأمم المتحدة في دارفور: أزمة داخل أزمة، ٢٠١٢، على الموقع، www.ifhamdarfur.not
١٠- محمود عبده علي، مستقبل السودان بين أزمة دارفور واستقبال الجنوب باسلام أون لاين، ٢٠١٢، على الموقع،
www.islamonlin.net/arabic